

PROVISIONAL

A/43/PV.8
5 October 1988

ARABIC

الجمعية العامة



الدورة الثالثة والأربعون

الجمعية العامةمحضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الأربعاء ، ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: الرئيس
(البحرين)	السيد آل خليفة	: ثم
	(نائب الرئيس)	
(الأرجنتين)	السيد كابوتو	: ثم
	(الرئيس)	

- خطاب صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ، أمير دولة الكويت
- المناقشة العامة [٩] (تابع)

كلمة كل من :

السيد غينشر (جمهورية المانيا الاتحادية)
السيد تشن تشيتشن (الصين)
السير جيفري هاو (المملكة المتحدة)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع إلى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

خطاب صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : تستمع الجمعية العامة مسباح

اليوم أولا الى خطاب يلقيه أمير دولة الكويت .

امطبخ الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت الى قاعة الجمعية العامة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : باسم الجمعية العامة يشرفني

أن أرحب في الامم المتحدة بأمير دولة الكويت صاحب السمو الشيخ جابر الاحمد الصباح ،
وأن أدعوه الى إلقاء خطابه أمام الجمعية العامة .

الشيخ الصباح : بسم الله الرحمن الرحيم . حين نبدأ حديثنا نحن

المسلمين بأن نقول : "بسم الله الرحمن الرحيم" فنحن نجدد بها عهدا مع الله أن
نقول الحق ، وأن نحكم بالعدل ، وأن يكون التعامل بين الناس على أساس الرحمة .
والرحمة مصدر الإخاء وحقوق الانسان والتعاون على التقدم .

ومن هذا العهد بين الانسان وربه ، وبين الانسان وأخيه الانسان ، أتوجه بحديثي
اليكم .

السيد الرئيس ، يسعدني أن أعبر لكم ، باسم منظمة المؤتمر الاسلامي التي أشرف
برئاسة دورتها الخامسة ، وباسم الكويت ، وباسمي ، عن خالص التهنئة بانتخابكم
رئيسا للدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة .

وهي مسؤولية تحملونها في مطلع مرحلة من التفاهم ، تمكن فيها العالم من
تحقيق بعض خطواته نحو السلام والتعاون ، ولا يزال أمامه خطوات أخرى ومشكلات
قائمة تنتظر الحل . ونرجو أن تكون قدراتكم وتجاربكم والثقة فيكم عوناً على تحقيق
المزيد .

وأنتم يا سيادة الرئيس من بلد صديق وجميل هو الأرجنتين ، تربطه ببلادي
الكويت روابط من المودة والتعاون والتقدير . ونرجو أن تزداد هذه الروابط قوة
واتساعاً وتنوعاً ، وأن تتاح لكم الفرصة لمستقبلكم في الكويت ضيفاً عزيزاً .

كما يسعدني أن أذكر بكل التقدير الجهود التي قام بها رئيس الدورة الثانية والأربعين السيد "بيتر فلورين" ، والتي جاءت تعبيراً عن إيمانه بقضايا السلام والتعاون الدوليين ، وعن قدراته وتجاربه ، وأن أشيد بالروابط الوثيقة بين الجمهورية الديمقراطية الألمانية وبين الكويت في مجالات واسعة ونامية قائمة على قاعدة من الثقة والاحترام المتبادل .

وإننا في الكويت ، وفي عالمنا العربي والإسلامي ، نذكر الجهود البناءة والمخلصة للأمين العام للأمم المتحدة السيد خافيير بيريز دي كوييار في خدمة قضايا السلام ، واستجابته ومشاركته الإيجابية ، في اللقاءات العالمية والإقليمية ، وفي التعاون المثمر على حل القضايا بالحكمة والصبر . فله ولمعاونيه وممثليه كل التقدير .

في هذا العام ، فقدت منظمة المؤتمر الإسلامي ، في حادث أليم ، ركناً من أركانها ، هو الأخ والصدیق الجنرال محمد ضياء الحق ، الرئيس السابق لجمهورية باكستان الإسلامية . وشهدت هذه القاعة تأبينه ، وكلمات الوفاء له ، والعزاء فيه وفي مرافقيه .

لقد حمل ضياء الحق - رحمه الله - مسؤولية قيادة بلاده ، ورأس معها الدورة الثانية لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، ولجنة العلوم والتكنولوجيا منذ إنشائها ، وبذل الجهود الدائبة في جمع الصف الإسلامي والدفاع عن قضاياها .

وإنني - باسم المنظمة - أشكر لكم شعوركم النبيل نحو العقيد وأسرته وأمتة ، كما أكرر العزاء لاسر جميع من كانوا معه في الطائرة .

لقد تعلق أمل الإنسانية بهيئة الأمم المتحدة منذ إنشائها ، باعتبارها أعلى المنابر التي تتحدث منها شعوب العالم عن آمال مستقبلها ومشكلات حاضرها . وفي رحابها تلتقي أكثر الدول ثروة وقوة وعلماً ، مع أشدها فقراً وضعفاً واحتياجاً . والأمم المتحدة من العوامل الرئيسية التي حالت دون قيام حرب عالمية ثالثة . وهي المختبر الأكبر للإخاء الإنساني والتعاون الدولي ، وإحلال الحوار والتعايش السلمي محل المواجهة .

وإن هذا يدعونا الى مزيد من الدعم للأمم المتحدة ومنظماتها . وإذا كان أي جهد عالمي بهذه الضخامة والمسؤولية يحتاج الى مراجعات ، فإن هذا لا يحول دون العون والدعم المتمثل ، حتى تقوم الأمم المتحدة بمسؤولياتها ويتوازي تطويرها مع استمرارها .

كما وأن التعاون بين هيئة الأمم المتحدة وبين منظمة المؤتمر الاسلامي يقوم على التلاقي بينهما في الاهداف والوسائل ، في القضايا العالمية والاقليمية .

فنحن جميعا نؤمن بالوحدة الانسانية الكبرى ، وبحقوق الانسان وكرامته ، وبأن الانسان محور التقدم وغايته . ونؤمن بالعمل المشترك من أجل السلام ، وباحترام حق كل شعب في تقرير مصيره ، وإقامة دولته فوق أرضه ، واختيار اسلوب حياته ، دون أي تدخل خارجي .

ولقد كان انشاء منظمة المؤتمر الاسلامي عام ١٩٦٩ بعد جريمة حريق المسجد الأقصى في القدس الشريف ، تعبيرا عن اليقظة الاسلامية المعاصرة ، ورفضاً للعسوان والإرهاب ، ورغبة في المشاركة في الركب الحضاري العالمي . وجاءت قرارات مؤتمر القمة الاسلامي الخامس الذي شرفت الكويت باستضافته في يناير ١٩٨٧ ، مؤكدة ما سبقها من مؤتمرات المنظمة ، ومستجيبة - في الوقت ذاته - للمتغيرات العالمية التي تمر بها على مستوياتها الشاملة والاقليمية .

ونحن في إطار منظمة المؤتمر الاسلامي نحاول دائبين تنسيق خطانا داخليا وخارجيا ، على أساس احترام سيادة الوحدات الوطنية ، والتعاون الاقليمي ، وممثلته مجلس تعاون دول الخليج العربية ، والتعاون الاوسع في جامعة الدول العربية . ولنا تعاوننا مع مجموعة دول عدم الانحياز ، ومنظمة الوحدة الافريقية ، والمجموعة الأوروبية ، والدول الكبرى ، صعودا إلى المستوى العالمي في هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها .

وفي هذه المسيرة ، ومع الجسور الممدودة ، والتي نود أن تزداد إمتدادا واتساعا وحيوية ، ندرك أننا نعيش في عالم تتغير فيه العلاقات الدولية ، وتتعدد وتنوع مراكز الشغل الحضاري ، وإن تباينت حجوما وأوزانها . ولكل منها خصوصيته وإسهاماته . وليس أمام هذا التعدد إلا التعايش والتعاون ، في إطار من الاحترام المتبادل ، الذي يدعو كل حضارة إلى أن ترى غيرها بمزيد من الموضوعية وسعة الافق .

وإن من أبرز المتغيرات الدولية المعاصرة ، إتجاه الدولتين الكبريين إلى التفاهم بينهما ، والذي نتج عنه تخفيض ترسانة الاسلحة النووية ، بعد أن شبت أن استخدامها هو الدمار الشامل للحياة الانسانية . وصاحب ذلك التفاهم إنفراج في عدد من المشكلات الدولية المعقدة .

وإنني من موقفي هذا أحيي الشعبين الأمريكي والسوفيياتي على هذه الخطوات الرائدة التي خطاها كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريفان والزعيم السوفيياتي ميخائيل غورباتشوف .

وتنظر الشعوب الصغيرة بتفاؤل تام إلى هذا التقارب ، كما تأمل في أن يكون له تأثيره الايجابي لا السلبي ، على الحلول العادلة لقضاياهم ، والوصول إلى حقوقهم المشروعة .

ومن العلاقة بين الشرق والغرب ننتقل إلى العلاقة بين الشمال والجنوب . وأبرز ما في هذه العلاقة : الديون وفوائدها المتزايدة . وقد أصبحت بصورتها الحالية ، عقبة في سبيل التنمية وقيدا عليها ، ووسيلة ضغط على الجنوب للحصول على انتاجه من المواد الاولية بأسعار متدنية ، وبيع إنتاج الشمال له من مصنوعات وحبسوب غذائية بأسعار مستمرة في إرتفاعها ، مما تزداد معه الفجوة اتساعا بين الشمال والجنوب .

وتحت ضغط الفقر ، أو الإغراء ببعض الاموال العاجلة ، أو عدم الاكتراث بقيمة الانسان في دول الجنوب ، عمدت بعض الهيئات الصناعية في الشمال ، إلى اتخاذ أراضي بعض الدول الفقيرة في الجنوب ، مخازن لنفاياتها الذرية أو سمومها الكيماوية ، دون تدابير وقائية ، بل ودون علم حكوماتها أحيانا ، وبلا مراعاة لأبسط حقوق الانسان وأمنه على نفسه وأبنائه .

ويجتمع هذا كله في سؤال أساسي : لماذا هذا الضغط الشديد ، وهذا التخريب في الجنوب ؟ ألا تكفينا غارات الطبيعة وتقلباتها بين الجفاف الطويل ، والفيضانات المدمرة ، وأسراب الجراد ، وتفجرات الاوبئة - وأنتم تقرأون عنها كل يوم - حتى يضيف اليها أصدقاؤنا في الشمال إتلاف البيئة والبشر وإرهاق القدرة على الحركة نحو المستقبل ؟

أود في هذه المناسبة أن اقترح مشروعا من ثلاثة بنود :

أولا ، أن تدعو الدول الدائنة إلى عقد اجتماع فيما بينها ، لبحث إلغاء الفوائد على ديونها المستحقة لدى الدول المدينة ، مع إسقاط جزء من أصول الديون المستحقة لدى الدول الأشد فقرا . وإن الكويت - كدولة دائنة - على استعداد لحضور هذا الاجتماع ، والالتزام بما يصدر عنه من قرارات ، لأن ذلك في اعتقادنا أفضل بكثير

من ترك الأمر لمطالبات الدول المدينة من ناحية ، ولتباين مواقف الدول الدائنة من ناحية أخرى . وسيكون تنفيذ هذا الاقتراح عوناً للدول المدينة على القيام بمشروعات التنمية . وسينعكس هذا على النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، الذي تعود آثاره الايجابية على كل من الدائن والمدين .

ثانياً ، نقترح على صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي ، إعادة النظر في شروطها القاسية على الدول التي تطلب المساعدة لتحسين أوضاعها . والمأمول في التعديلات أن تكون من المرونة والانسانية ، بحيث تراعي الفروق بين دول وأخرى ، وأن تكون ملائمة لظروف الدول المقترضة وعوناً للتنمية فيها .

ثالثاً ، زيادة وتنظيم العون العلمي والتقني الذي يقدمه الشمال إلى الجنوب ، مع مراعاة العناية بالعامل البشري في التنمية ، دون الاقتصار على الأرقام الحسابية الصماء . وسيؤدي هذا حتماً إلى التعاون على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية في حاضرها ومستقبلها ، ومحاربة التلوث ، ودعم مشروعات التنمية ، والتوسع فيها ، ويصبح العلم وسيلة للتعمير والتقدم ، لا للتخريب والإنحدار .

إن أهل الجنوب والشمال أخوة ، اختلف بهم المكان ، وجمع بينهم الزمان ، في أسرة الانسانية الواحدة .

وإن التعاون الحضاري هو اللقاء الحميد بين الشمال والجنوب ، وهو الفجر الصادق للإخاء الانساني العالمي .

وإذا كان البعض لازال يتحدث عن الموارد الطبيعية في بعض دول الجنوب ، والتوزيع العالمي لمناطق انتاج النفط ، فلنذكر أن النفط شروة غير متجددة ، وأن البحث عن بدائله مستمر ، وأنه مجرد مرحلة في تاريخ الطاقة . وإن الأمل الأكبر لتلك الدول يكمن في رفع المستوى العلمي والتقني لأجيالها الجديدة ، ذلك لأن عقول البشر هي الشروة القابلة للزيادة بغير حدود .

وبالعلم والتعاون في إطار "نظام اقتصادي وانساني عالمي جديد" نرجو جميعاً - بعمون من الله تعالى - أن نتغلب على الفقر والمجاعات ، وأن نكون أقدر على مواجهة

تقلبات العوامل الطبيعية ، وأن نساهم بقدر أكبر في الإبداع الفكري العالمي . فهذا هو التأمين الحقيقي للأجيال المقبلة .

ومع التطلع إلى نظام اقتصادي وانساني جديد ، فإن علينا جميعا أن نتعاون على مقاومة الإرهاب ، وقد تعددت مواطنه ومصادره وأساليبه وأهدافه ، وأن نتواصل بتطبيق القوانين عليه حتى لا تظل الأرواح البريئة سلعة في سوق التهديد والابتزاز والمساومات الظالمة .

ونحن - في الكويت - من أولى الناس بإدانة الإرهاب : فقد عانينا منه ، وصدنا أمامه بعون من الله تعالى ، وبتماسك شعبنا الكويتي . وفي حادث إختطاف الطائرة الكويتية في نيسان/ابريل الماضي ، وجدنا من المجتمع الدولي التأييد الذي شد عزمنا ، والذي نذكره ونشكره دائما .

ولكن : علينا أن نفرق - بكل وضوح - بين الإرهاب الظالم ، الفردي والجماعي والحكومي ، الظاهر والسري ، وبين الحق المشروع في الدفاع عن النفس والوطن ، ومواجهة القهر والظلم ، وهو ما كفلته المواثيق العالمية والقوانين الدولية . وينقلنا هذا إلى الحديث عن حقوق الانسان .

ان الإعلان العالمي لحقوق الانسان هو أنضج الشمار على شجرة الامم المتحدة . ولكنها شمار كثيرا ما تتعرض للعدوان . ولا بد لها من رعاية تستند إلى قوة الضمير وقوة القانون معا .

فمع كل الجهود التي قام بها المجتمع الدولي ، والمواثيق التفصيلية التي أصدرتها الامم المتحدة بعد الإعلان العالمي لحقوق الانسان ، ومع المسيرة العالمية نحو تحقيق المزيد من الكرامة الانسانية ، لازلنا نرى في بعض الاقاليم ، تيارا مضادا لحركة التاريخ ، يحاول أن يسلب الحقوق ويعتدي على أصحابها .

وقد أدى هذا التضاد إلى مشكلات نرجو أن تجد طريقها إلى الحل العادل ، حتى تتحول الطاقات الانسانية من الإهدار والصراع ، إلى التعاون والبناء .

ولقد كان من قدر العالم الاسلامي أن تشهد أرضه عددا غير قليل من هذه المشكلات ، وأقربها الحرب العراقية - الايرانية ، والقضية الفلسطينية ، والنزاع الداخلي في لبنان والعدوان عليه ، والقضية الافغانية .

وقد تلقى العالم بالترحيب قبول جمهورية ايران الاسلامية لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) - والذي سبق للعراق الشقيق أن وافق عليه - وإعلان إيقاف اطلاق النار ، وببدء المفاوضات ، التي نرجو أن تتغلب على ما يعترضها من عقبات ، وأن تؤتي ثمارها المأمولة .

وقد نص القرار في بنده الثامن على إجراء اتصال بين الأمين العام للأمم المتحدة ودول المنطقة ، لدراسة التدابير اللازمة لتعزيز الأمن والاستقرار . وإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية يرحب دائما بالتعاون مع الأمم المتحدة ، ومع العراق وإيران ، على إعادة الأمن والسلام العادل إلى الخليج ، وكفالة حرية الملاحة للجميع ، وله اتصالاته المستمرة مع الأمين العام للأمم المتحدة والاطراف المعنية .

لقد كانت "حرب الاعوام الثمانية" بكل تضحياتها ، برهاننا على أن الحروب مهما امتدت ، فليس أمام أطرافها إلا التعايش وحسن الجوار ، والتعاون على بناء الحياة ، مع احترام الاستقلال الداخلي لكل دولة ولنظامها الذي ترضي الحياة به . كما أن السلام المنشود يستحق مَنّا إلا نكمره بقضايا فرعية ، لا تستند إلى قوة البرهان ، وليس لإشارتها من نتيجة إلا أن تعرقل مساعي السلام الذي نتطلع إليه ، وتحاول أن تصرف الانظار عمّا يرتكبه الكيان الاسرائيلي من عدوان على شعب أعزل ، دون أي اعتبار لحقوق الانسان ، ولا للقوانين والمواثيق الدولية .

ان الحديث عن الانتفاضة الفلسطينية بكل آلامها ونبل أهدافها مادة يومية فسي الإعلام العالمي .

ان الفلسطينيين يدافعون عن عرضهم فوق أرضهم ، ولم يخرجوا من ديارهم ليحاربوا أحدا .

ان الانتفاضة الفلسطينية تعبير عن حق طال انتظاره أربعين عاما .

انني أوجه حديثي إلى الشعوب والاصدقاء في هذه القاعة متسائلا : ألم تحاربوا من أجل استقلالكم ، وإخراج الجيوش الفازية من أرضكم ؟ وقاومتهم ، وممدت سرا وجهرا بكل شجاعة ، واستطعتم بعد هذا تحقيق استقلالكم ؟

فلماذا تستنكرون من شباب ونساء وأطفال ، لم يجدوا إلا حجارة أرضهم ، يعبرون بها عن حقوقهم المشروعة ، وعن رفضهم الحياة في وطنهم تحت القهر والبطش الاسرائيلي ؟

ان كل ما يطالب به الشعب الفلسطيني ، ان تكون له دولته المستقلة فوق أرضه ، وعاصمتها القدس ، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي والوحيد .
ان كل جالس في هذه القاعة له وطنه وبيته ، ويحمل جواز سفره ، ويعرف أين يعود آمناً بعد هذه الاجتماعات ، سعيدا بلقاء أسرته . وليس بأكثر من هذا يطالب الشعب الفلسطيني .

وأود أن أسجل بالتقدير ما اتخذته المجموعة الأوروبية في قضية الشرق الأوسط من دور مبني على محاوره جميع الأطراف المعنية بالسلام . وعلى هذا الأساس وجهت المجموعة الاشتراكية في البرلمان الأوروبي الدعوة إلى الأخ ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية حيث ألقى خطاباً أمام البرلمان الأوروبي في أوائل هذا الشهر ، كما وفرت له اللقاء والحوار مع كبار المسؤولين .
ونود أن تهب هذه الرياح الطيبة الجديدة عبر المحيط الأطلسي ، وتصل إلى العالم الجديد ، الذي نأمل أن يكون أكثر استماعاً لصوت الحق الفلسطيني ، وأوسع صدراً في الحوار مع مفكره ومثليه الشرعيين ، وأكثر إدانة للبطش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ، وأن ترتفع مكانة حقوق الإنسان فتصبح كبيت على صخرة عالية لا تجرفه سيول الممارك والوعود الانتخابية التي تستهدف الانتصار ، ولو على حساب العدل وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها .

لقد أهدت فرنسا إلى العالم الجديد تمثال الحرية ، يستقبل القادمين ، ونود أن تظل شعلته دائمة التوهج في العقول والقلوب ، وألا يتحول إلى مجرد أثر تاريخي فقد حيوية المعنى وحرارة الإلهام .

أما عن لبنان ، فلقد كان من الشمار المرة للعدوان الإسرائيلي اضطراب الأوضاع فيه ، واشتعال الصراعات الدموية المذهبية ، والاقليمية .
ولا حياة للأخوة في لبنان إلا في الوحدة الوطنية والتعايش ، وأن يترك مصير لبنان لأبنائه ، وأن ينسحب الكيان الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية التي احتلها تحت ستار أمن جعله مبرراً لكل عدوان وتوسع .

وإذا كانت القضية الافغانية قد سارت خطوات نحو الحل ، فإن التزام الاطراف بما تم الاتفاق عليه ، هو المدخل السليم إلى مستقبل أكثر أمنا ، يختار فيه الافغانيون أسلوب حياتهم ، وتعاونهم مع جيرانهم ، بإرادتهم الحرة ، دون أي ضغط عليهم .

وبهذه الروح نرحب بالخطوات التي بدأت في ناميبيا وأنغولا ، ونأمل أن تستمر حتى تقوم في ناميبيا دولتها الحرة المستقلة بقيادة منظماتها وممثلها الشرعي "سوابو" .

أما حكومة بريتوريا فإنها لا تزال تعيش في وهم التفوق العنصري الذي أجمع العلم والدين والضمير العالمي على ادانته ، لما ارتكب من مظالم وعدوان على حقوق الانسان .

ان قوانين التفرقة العنصرية الجائرة التي تنفذها الآن حكومة جنوب افريقيا ، والتي أهدرت كرامة الانسان الافريقي في بلده ، وحرمته من حقه التاريخي والواقعي ، لا بد لها من نهاية . ان أصحاب الحق سيصلون إلى حقهم مهما طال الزمن أو قصر . كما اننا نضم صوتنا إلى أصوات الاحرار في العالم منادين بإطلاق سراح الزعيم الافريقي "نلسون مانديلا" الذي كافح من أجل حق مواطنيه في الحياة الكريمة ، وتحمل الظلم وقسوة السجن .

تحية إلى هذا البطل ، وإلى أبطال الحرية في كل مكان . ولهم نقول بكل ثقة في غد أفضل : ان شمس الحرية ترتفع ، ولن تستطيع أيدي الظالمين أن تمنع ضياءها عن الانتشار .

واننا لنرجو أن تستقر الأوضاع في جنوب شرق آسيا ، وفيما بين الجارتين الكوريتين ، وفي قبرص ، وفي دول أمريكا الوسطى ، وأن تتجمع الايدي من الشرق والغرب ، والشمال والجنوب ، على إقامة النظام الاقتصادي والانساني المأمول . ومهما يكن من أسباب هذه الصراعات الاقليمية جميعا ، فإن الانسان هو موقدها ، وهو وقودها ، وهي في حصيلتها الاخيرة أكبر إهدار لحقوق الانسان ، وفي انبائها انتصار كبير لهذه الحقوق .

جئت إليكم أحمل تحية السلام من أكثر من ألف مليون مسلم منتشرين في كل قارات الأرض . جئنا نمد يد الإخاء ، راجين أن يكون غد الانسانية - لنا جميعا وللأجيال المقبلة - أكثر ازدهارا ومودة وتعاوناً وسلاماً .

ان كل مجتمع حضاري كبير - يستوي في هذا المجتمع الاسلامي مع غيره - لا يخلو من مشكلات ولا من طموحات . وقد جئنا نتعاون معكم على حل المشكلات وتحقيق الطموحات .

انني في ختام كلمتي أوجه الشكر إلى الجمعية العامة ، وإلى مجلس الأمن على ما أصدرنا من قرارات تؤكد حقوقنا ، وتفتح إلى الصلح والسلام أبواباً .

وأشكركم يا سيادة الرئيس ، وأشكر الأمين العام للأمم المتحدة ومعاونيه ، على ما بذلتم وتبذلون من أجل السلام ، وحل الصراعات بالحكمة والحوار .

وأوجه الشكر إلى الإعلام العالمي على إبراز قضايا حقوق الانسان ، وبخاصة التغطية الحية للانتفاضة الفلسطينية ، ومقاومة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا .

وشكراً لكم جميعاً - أيها الحاضرون الكرام - باسم العالم الاسلامي ، وباسم الكويت ، وباسمي ، على حسن استماعكم .

وأود أن تحملوا منا إلى دولكم الموقرة ، وشعوبكم الصديقة خالص التحية والتقدير .

وسأحمل عنكم إلى قومي في العالم الاسلامي والعربي وفي الكويت ، ما لقيت منكم من المودة والترحيب .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : بالنيابة عن الجمعية العامة

أود أن أشكر أمير دولة الكويت على البيان الهام الذي ألقاه لتوّه .

اصطحب سمو الشيخ جابر الاحمد الصباح أمير دولة الكويت من قاعة الجمعية

العامة* .

* تولى الرئاسة نائب الرئيس الشيخ محمد بن مبارك بن حمد آل خليفة

(البحرين) .

البند ٩ من جدول الاعمال (تابع)المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : أذكر الممثلين بأنه ، وفقاً للمقرر الذي اتخذته الجمعية العامة في جلستها العامة الثالثة ، ستقبل قائمة المتكلمين الساعة السادسة من بعد ظهر اليوم .

السيد غينشر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) (تكلم بالالمانية) : الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : أرجوكم سيدي أن تنقلوا للرئيس تهانئي الحارة على انتخابه لرئاسة الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . أتمنى له التوفيق والنجاح في منصبه الرفيع . وكعهدنا في السنوات السابقة ، سيبدل وفد بلادي أقصى ما في وسعه لمساعدة الجمعية العامة على إحراز نتائج إيجابية .

وأود أن أزجي الشكر إلى السفير بيتر فلورين رئيس الدورة الثانية والاربعين على مساهمته الناجحة ، فقد أدار أعمال الجمعية العامة بأسلوب واع وعملي يحسدوه العزم على تحقيق النتائج .

تبدأ هذه الدورة في ظل ظروف مشجعة . فعندما التقينا هنا منذ اثني عشر شهرا كانت الحرب بين العراق وإيران تزدهق يوماً بعد يوم أرواح عدد لا حصر له من الضحايا . وفي أفغانستان لم تكن بوادر نهاية المعاناة الإنسانية بادية في الأفق وفي الجنوب الافريقي لم يكن هناك أي داع للأمل .

أما اليوم ، فقد سكتت الأسلحة في الخليج . وبدأت المفاوضات بين الطرفين المتحاربين ، وقبل طرفا النزاع قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) كأساس لوقف إطلاق النار بعد عام من اتخاذه في المجلس بالإجماع .

وفي أفغانستان أدت اتفاقات جنيف ، التي أنجزت بالمثل بمساعدة حاسمة من الأمم المتحدة ، إلى خلق الظروف اللازمة لانسحاب القوات السوفياتية . فقد غادر البلد بالفعل ٥٠ في المائة من تلك القوات عملاً بأحكام الاتفاقات .

كما أن الأمين العام أعرب عقب محادثاته في الجنوب الأفريقي عن ثقته بالنسبة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ولم يكن تحقيق أي جانب من هذا التقدم أمراً سهلاً بالنسبة للمنظمة العالمية ، وإنما كانت تلك الانجازات ونتائج تحولات مواتية في المناخ الدولي وجهود متشعبة بذلتها الأجهزة الرئيسية في الأمم المتحدة ، وفي مقدمتها الأمين العام ، السيد بيريز دي كوييار .

لقد قال الأمين العام إن خدمة قضية السلم تستحق بذل أقصى جهد شخصي . وهو يبذل هذا الجهد ، ونحن جميعاً ، أعضاء الأمم المتحدة ، ممتنون له على ذلك . فقد أثبت خطأ الذين كانت تساورهم الشكوك إزاء الأمم المتحدة . وهو يشجع جميع الساعين إلى تعزيز دورها في تدعيم السلم .

وإن جمهورية ألمانيا الاتحادية لتؤيد بقوة الأمم المتحدة وأمينها العام . وبوصفنا عضواً غير دائم في مجلس الأمن ، قمنا بدور بناء في العمل على تنفيذ قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٥٩٨ (١٩٨٧) . وبعد اعتماد القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، بقينا على اتصال بطرفي الصراع ، وندعوهم لقبوله وتنفيذه . وإنني أناشد العراق وإيران إجراء المفاوضات بإرادة لتقديم تنازلات وتحقيق تسوية سلمية شاملة وعادلة ومشرفة .

وفي أفغانستان ، يفتح انسحاب القوات السوفياتية الباب أمام بداية سياسية جديدة في ذلك البلد . وينبغي لجميع المعنيين بالامر أن يفتنموا هذه الفرصة . إن جمهورية ألمانيا الاتحادية ، شأنها شأن المجموعة الأوروبية ، على استعداد لتقديم مساعدة إنسانية ضخمة لعملية إعادة توطين ودمج ملايين اللاجئين ، والإسهام في أعمال أفغانستان إذا توفرت الظروف المحلية السليمة .

كما أحرز تقدم كبير أيضا نحو تسوية الصراعات في الجنوب الأفريقي ، واتخذت خطوات هامة . فقد غادرت قوات جنوب افريقيا أنغولا ، وتدور المفاوضات بشأن سحب القوات الكوبية . لقد اقتربنا كثيرا من استقلال ناميبيا . وقد كان قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) على الدوام ، ولا يزال ، هو الطريق الوحيد لتحقيق هذا الهدف . وكعضو في فريق الاتصال ، تعرض حكومتي مساعيها الحميدة سعيا لتنفيذ ذلك القرار . وكانت التطورات مواتية أيضا في أجزاء أخرى من العالم . ففي كمبوديا بدأت ملامح التسوية السلمية تلوح في الأفق . كما أن المحادثات بين حكومتي كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية تبدو الآن في إطار الممكن .

وفي أمريكا الوسطى ، يُيسر استمرار وقف إطلاق النار الحوار بين الأطراف المتصارعة ، مما يتيح للديمقراطية أن تضرب جذورها . كما أن التسوية السلمية للصراعات في الصحراء الغربية وبين ليبيا وتشاد تقترب أيضا . وفي قبرص ، يجري ممثلو الطائفتين العرقيتين مفاوضات بشأن مستقبل الجزيرة . بيد أن الشرق الأوسط لا يزال مصدر قلق . فالمفاوضات لا تلوح في الأفق ، على الرغم من أن الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة تثبت أن الوضع الراهن لا يمكن استمراره . إن مؤتمر دوليا للشرق الأوسط لا يزال هو الإطار المناسب للمفاوضات الضرورية بشأن التسوية السلمية التي تمكن الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وتضمن حق جميع الدول في المنطقة ، بما فيها إسرائيل ، في الوجود داخل حدود آمنة .

وإننا نتمنى للبنان ، الذي عانى طويلا ، حلا سلميا لمشاكله يقوم على السيادة والوحدة والمصالحة الوطنية . إذا كنا نريد للسلم أن يخيم على العالم بأسره إلى الأبد ، فإنه يتعين علينا جميعا أن ندعم قوى السلم . وهذا يعني ، قبل كل شيء ، أنه يتعين علينا أن ندعم

الأمم المتحدة . ولتحقيق هذا يجب علينا أن نستمر في بذل المساعي الناجحة لتحقيق الإصلاحات الداخلية . إن ما نحتاج إليه قبل كل شيء هو أعمال الميثاق إعمالا كاملا . ونحن على استعداد للنظر بجدية في جميع المقترحات التي تستهدف تعزيز سلطة منظماتنا في مجال تعزيز السلم . وهذا أيضا هو هدف مبادرتنا التي ترمي إلى منع الصراعات ، والتي قدمت إلى دورة الجمعية العامة هذه من أجل نيل الموافقة النهائية عليها . إننا نرى أن من الضروري أن تكون الأمم المتحدة في موقف يمكنها من التصرف قبل أن ينشب الصراع فعلا .

إن نوع السلام الذي نتلمسه لا يمكن أن يستند إلا لحكم القانون . ويتعين أن ينبثق عن حق الشعوب في تقرير مصيرها وعن حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية المنصوص عليها في العهدين الدوليين لحقوق الإنسان اللذين اعتمدها الأمم المتحدة . وشمة إدراك متزايد لحقيقة أن أقصى مدى يجوز أن تبلغه أي سلطة عامة يجب أن يقصر دون الافتتات على حقوق الإنسان ، فلم يعد احترام حقوق الإنسان مجرد مسألة داخلية ، بل أصبح قضية محورية في إطار عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا .

ومن أكثر مظاهر الزرارية بحقوق الإنسان وامتثالها نظام الفصل العنصري في جمهورية جنوب افريقيا . ونحن نطالب بإلغاء ذلك النظام الذي لا يمكن إصلاحه . كما نطالب أيضا بالافراج عن نيلسون مانديلا واريك مولوبي وجميع السجناء السياسيين الآخرين في جنوب افريقيا ، ونطالب برفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا وجميع منظمات الغالبية السوداء الأخرى ، حتى يمكن تمهيد الطريق أمام حوار وطني سلمي .

(السيد غينشر ، جمهورية
ألمانيا الاتحادية)

ولا ينبغي أن يكون هناك أي شك في أننا لن نمتنع بأي حال ولاي سبب عن مساعدة المنظمات المناهضة للفصل العنصري .

لقد وضع رئيس أكبر نقابة عمالية في العالم ، وهي نقابة عمال الصناعات المعدنية في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، قائمة بالمعايير الدنيا للعلاقات العمالية التي لا بد أن تحترمها فروع الشركات الألمانية التي تعمل في جنوب أفريقيا . وهذه المعايير تتيح للنقابات العمالية وللعمال في جنوب أفريقيا ، بغض النظر عن لونهم ، المطالبة بنفس الحقوق في العدالة الاجتماعية مثل زملائهم في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وقد وعدت الشركات الألمانية الكبرى أن تطبق هذه الحدود الدنيا من المعايير في جنوب أفريقيا وإنني أناشد من فوق هذه المنصة كل النقابات العمالية وكل الشركات أن تحتذي بهذا المثال .

إن حكم القانون يعني الاحترام المطلق للقانون الدولي . وهذا الاحترام هو الأساس لسياسات تستهدف التفاوض والاتفاقات وليس استخدام القوة أو التهديد باستخدامها . ويعني حكم القانون حماية الاقلية واحترامها ، سواء أكانت هذه الاقلية دينية أو وطنية أو عرقية . وكل هذه الاقليات لها الحق في تنمية هويتها وتشجيع لغتها والعيش وفقا لتقاليدها الثقافية وممارسة عقيدتها الدينية ، مع تمتعها بحقوق قانونية وسياسية متكافئة مع غيرها .

إن حكم القانون يهدده الإرهاب الدولي . وعلى المجتمع الدولي أن يعارض الإرهاب ، المعادي لكرامة الإنسان ولاي نظام انساني ، بمزيد من التصميم .

ويعني حكم القانون بذل جهود مشتركة لمكافحة الاتجار في المخدرات . ولقد أصبحت مشكلة الاتجار في المخدرات مشكلة دولية عاجلة لا يمكن حلها إلا من خلال الجهود المشتركة من جانب جميع الحكومات . وتأمل حكومتي أن تؤدي مداوات المؤتمر الدبلوماسي المقبل الذي سينعقد في فيينا إلى اتفاقية تصدر عن الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع في المخدرات ، إذ أن ذلك سيعني أننا قد أحرزنا تقدما كبيرا .

إننا نستطيع أن نتطلع إلى المستقبل في ثقة . فقد بدأ مجتمع الأمم يبني احتراماً أكبر لحكم القانون . وهناك استعداد متزايد لتسوية الخلافات ، حتى أكثرها خطورة ، عن طريق التفاوض ، وهو ما يمثل مؤشراً إلى تغيير جوهري في العلاقات الدولية . ويكمن لب هذه التغييرات في محاولات الشرق والغرب إقامة العلاقات بينهما على أساس جديد . ومن الأسباب التي جعلت هذه المنظمة العالمية قادرة على إحراز تقدم في مجال التسوية السلمية للمنازعات تعاون الشرق والغرب على نحو متزايد من أجل تحقيق هذه الغاية . فقد بات واضحاً أن المواجهة بين الغرب والشرق لا ينبغي أن تمتد إلى العالم الثالث ، بل ينبغي التقليل من خطورتها خطوة خطوة حيثما نشأت ، وتسويتها قدر المستطاع ، عن طريق الحوار والتعاون .

إن تقدم المجموعة الأوروبية هو أحد الاتجاهات العالمية الواعدة . ذلك أن إنشاءنا لمجتمع يضم ١٢ ديمقراطية أوروبية يمثل انتصاراً لنا على الانانية الوطنية وعلى سياسات القوة والتحيز . وهو يعد أعظم وأرفع انتصار في تاريخ أوروبا . وهو لم يكلفنا حياة إنسان واحد ، ومع ذلك فقد كسبنا به المستقبل .

وتمثل الصداقة والتعاون بين ألمانيا وفرنسا لب هذا التطور الذي يستشرف المستقبل . والمجموعة الأوروبية هي أكثر الروابط التي تضم الدول ذات السيادة تقدماً حتى اليوم . وتتنامى دينامية وجاذبية مجموعتنا على نحو مضطرد . وقد التزمت المجموعة الأوروبية بحرية التجارة العالمية وبالتعاون الاقتصادي العالمي ، وبدأت تصبح قوة دافعة للنمو ، لا لنفسها فحسب وإنما بالنسبة للاقتصاد العالمي بأسره . وهذا يجعلنا نعارض سياسة الحمائية بحزم وتصميم .

ولا شك في أن إمكانيات النمو للسوق الواحدة والنمو في المجالات المشتركة الاجتماعية والنقدية ستجعل المجموعة الأوروبية أكثر قدرة على تطوير مشاركة اقتصادية عالمية مع الديمقراطيات في أمريكا الشمالية ومع اليابان . كما أن زيادة قوتنا الاقتصادية ستتيح لنا أن نعزز النمو في العالم الثالث على نحو متزايد ، وستكون السوق الاقتصادية الأوروبية الأكبر أكثر قدرة على استيعاب المزيد من منتجات العالم الثالث .

وتظهر اتفاقاتنا مع منطقة البحر المتوسط واتفاقاتنا للتعاون مع رابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومع دول أمريكا الوسطى ومع مجلس التعاون الخليجي ، شأنها شأن اتفاقيات لومي ، أن المجموعة الأوروبية هي بالفعل شريك كبير لبلدان العالم الثالث . ويجري هذا التعاون على أساس التكافؤ في الحقوق .

إن النمو القوي للمجموعة الأوروبية يخلق فرصة كبيرة لتنمية العلاقات بين الشرق والغرب . ومهمتنا الآن هي أن نخطط لصرح يضم أوروبا كلها . من الأطلسي إلى الأورال . وكلما تابع الاتحاد السوفياتي عملية الانفتاح داخليا وخارجيا ، كلما أصبح أكثر قدرة على التعاون مع الغرب والشرق . ونحن نريد النجاح لسياسة الإصلاح هذه . ذلك أن مستقبل أوروبا لا يكمن في الأمل في إشاعة القلاقل لدى الطرف الآخر ، ناهيك عن السعي إلى تحقيق ذلك ، وإنما هو يكمن في التعاون وفي التنافس المنتج .

وسوف تحدد أشكال التعاون المتعددة هيكل النظام السلمي في أوروبا ، أو ما يمكن أيضا أن نسميه البيت الأوروبي المشترك .

وسيعزز التكافل الذي يترتب على ذلك الثقة المتبادلة ويؤدي إلى مزيد من الاستقرار . ولا ينبغي أن يتسم هذا النظام الجديد بوجود أسوار ، وإنما بالابواب المفتوحة وحرية انتقال الناس والأفكار والسلع ، فضلا عن احترام حقوق الإنسان .

وقد كان اتجاه المجموعة الأوروبية إلى الانفتاح والتعاون ، ولا يزال ، أحد أعمدة البناء الأوروبي . ونحن نعلم أن أوروبا بها ما هو أكثر من المجموعة الأوروبية . وقد عبّر الرئيس ميتران عن ذلك على نحو مشير للإعجاب في خطابه التاريخي في آخن عام ١٩٨٧ . وسوف يترتب على التعاون المتزايد والانفراج الحقيقي ونزع السلاح أن تفقد العناصر العسكرية أهميتها في العلاقة بين الغرب والشرق ، بينما يكتسب التعاون السياسي والاقتصادي والتكنولوجي والثقافي مزيدا من الأهمية .

وسيستمد الغرب والشرق بفضل هذا التطور إمكانات جديدة يمكن استخدامها لا لنزع السلاح فحسب بل لتحقيق تقدم مجتمعاتها والتعاون مع البلدان النامية . إن تغير أوروبا بأسرها نحو الأفضل يستمد قوته من إحياء هوية قارتنا . إن تلك الهوية التي تنبع من تاريخنا الأوروبي المشترك ، ومن أمجاد أوروبا وأخطائها ، ومن حضارتها المشتركة التي أسهمت فيها كل الأمم الأوروبية بإسهامات كبرى ، ومن ادراك مسؤوليتنا المشتركة عن مستقبل قارتنا وعن السلم والتنمية في العالم بأسره . إن عقود الانفصال لم تجعل من أوروبا الواحدة أوروبتين ؛ وعقود الانفصال لم تجعل من الأمة الألمانية الواحدة أمتين . إن الشعب الألماني الذي يعيش في قلب أوروبا قد تعلم ، بعد أن خاض في كثير من الأحيان صراعات مع جيرانه ، نصيبه من دروس التاريخ . وتتعاون الدولتان الألمانيتان الآن على النهوض بمسؤولياتهما عن السلم في أوروبا . وهذا أمر يفيد الأوروبيين جميعا .

لقد استخدمنا نحن الألمان في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، من خلال عضويتنا في المجموعة الأوروبية ومنظمة حلف شمال الأطلسي ، الحرية التي استعدناها بعد الحرب العالمية الثانية استخداما مسؤولا . وأقمنا أقوى ما يمكن تصوره من روابط تنهض عليها الدول ، ألا وهي رابطة القيم المشتركة . إن التزامنا بالسلم في أوروبا قادنا أيضا إلى إبرام معاهدات مع الاتحاد السوفياتي وجمهورية بولندا الشعبية وتشيكوسلوفاكيا ، وإلى عقد المعاهدة الأساسية مع الجمهورية الديمقراطية الألمانية . وقادنا أيضا إلى تقديم مشاركتنا الإيجابية في التوصل إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي وفي عملية مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا . ونعتبر تطوير علاقاتنا مع الاتحاد السوفياتي ، ذات الإهمية الحاسمة بالنسبة لنا ، مساهمة رئيسية في تحسين العلاقات الشاملة بين الغرب والشرق . وستساعد زيارة المستشار هيلموت كول المقبلة إلى الاتحاد السوفياتي على تحقيق هذه الغاية .

وما برحنا ندعو إلى إقامة نظام سلمي في أوروبا منذ أن قدم حلف الأطلسي تقرير هارمل في ١٩٦٧ . ولفترة طويلة من الزمن لم نتلق ردا على هذه الخطة الكبرى

المقترحة لاقامة أوروبا أفضل . غير أن السياسة التي بدأها الأمين العام غورباتشوف في الاتحاد السوفياتي يمكن أن تحول الخطة الواردة في تقرير هارمل إلى حقيقة واقعة . وهذه السياسة الجديدة لا تحظى منا باستجابة مواتية فحسب بل أيضا باستجابة بناءة . إننا نتحمل جميعا مسؤولية اغتنام كل فرصة تتاح لتحقيق تحول نحو الأفضل . وينطوي التحسن الواضح في العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على مثل هذه الفرص السانحة .

إن الوثيقة الختامية لمؤتمر هلسنكي تحدد معالم المسار الذي يتعين انتهاجه لاقامة نظام سلمي في أوروبا تستطيع في إطاره الدول ذات النظم السياسية والاجتماعية المختلفة أن تعيش معاً في ظل تنافس سلمي دون أن يخشى بعضها من البعض الآخر . وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، بسعيها إلى اقامة هذا النظام السلمي في أوروبا ، إنما تستجيب للولاية التي حددها لها دستورها ، المعروف باسم القانون الأساسي ، والتي تتمثل في خدمة قضية السلم في أوروبا والتغلب على انفصال أمتنا غير القابلة للتجزئة . ومن شأن جهودنا الرامية إلى الانجاز المبكر لاجتماع المتابعة المقرر عقده في فيينا ، باعتماد وثيقة ختامية مضمونية ومتوازنة ، أن تقربنا خطوة أخرى صوب اقامة نظام سلمي أوروبي .

إننا نواجه اليوم مهمة حماية الانسان من الاخطار التي خلقها بنفسه . فالتقدم التكنولوجي وضع في أيدينا القرار بإما أن نخلق عالما أفضل وأكثر انسانية أو نتعرض لخطر الفناء . إن مسؤوليتنا ، لا عن أنفسنا فحسب بل عن كل الاجيال المقبلة أيضا ، يجب أن تحدد سياساتنا وتفكيرنا وأعمالنا .

وبالنظر إلى خطر الفناء النووي يتعين أن تبدأ عملية نزع السلاح بنزع السلاح النووي . وفي هذا الصدد تشكل معاهدة ازالة القوات النووية المتوسطة المدى تقدما حاسما له أهميته الجوهرية . فحتى الآن كان يجري الحد من الاسلحة فحسب . أما اليوم فتجري للمرة الاولى ازالة فئة كاملة من الاسلحة . ويجب أن يتلو الإزالة الشاملة للأسلحة النووية المتوسطة المدى للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة اتخاذ تدابير

جزرية فيما يتعلق بالأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية . ويجب أن تصبح إزالة نصف القوات النووية الاستراتيجية للدولتين العظميين كليهما حقيقة ملموسة .

إن الصور المفجعة لعواقب استخدام الأسلحة الكيميائية تدفعني إلى مناشدة كل المشتركين في مؤتمر جنيف لنزع السلاح أن يسعوا إلى إنهاء المفاوضات بشأن الحظر الشامل ، التي حققت تقدما طيبا حتى الآن ، في أقرب وقت ممكن . ووضع اتفاقية عالمية تكفل التحقق من منع تصنيع الأسلحة الكيميائية وتخزينها ونقلها واستخدامها هو وحده الذي يمكن أن ينجذ البشرية من ويلات هذه الأسلحة الوحشية إلى الأبد . وتضطلع حكومة بلدي بدور نشط أيضا في الجهود الرامية إلى تعزيز كل الوسائل التي يمكن استخدامها لمنع استعمال الأسلحة الكيميائية وانتشارها حتى قبل فرض الحظر الشامل . ونحن نرحب بمبادرة الرئيس ريغان الداعية إلى عقد مؤتمر للموقعين على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . ويجب علينا ، ونحن نتابع كل هذه الجهود ، أن نكرس طاقاتنا كلها لمهمة التوصل إلى حظر شامل بوصفه الهدف ذا الأولوية .

وفي ميدان الأسلحة التقليدية يتمثل هدفنا في إزالة التفوق وأوجه الاختلال بواسطة النزع غير المتناظر للسلاح . إننا نريد أن نوجد في أوروبا ظروفا لا يستطيع في ظلها أي طرف من شن الهجوم على أرض أجنبية . إن الخيارات الهجومية الواسعة النطاق لا تندرج في مفهومنا الغربي . كما أن الاستقرار التقليدي الحقيقي وبناء الثقة بقدر أكبر يتطلبان إيجاد توافق في الآراء بشأن مسألة الفلسفة الدفاعية التي تقوم عليها السياسات المتبعة . إننا نسعى إلى إيجاد توافق في الآراء بشأن المهام التي يتعين إسنادها إلى قوات الطرفين . ويجب أن يشمل هذا التوافق حجمها ومعداتهما ومبادئ قيادتها . وإنني أناشد كل المعنيين وكل المشتركين في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا أن يعتمدوا قبل نهاية تشرين الأول/أكتوبر ، إلى جانب الوثيقة الختامية لاجتماع متابعة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا المزمع عقده في فيينا ، ولاية لبدء مفاوضات بشأن الاستقرار التقليدي . إن الوقت ملائم ، ويجب على الجميع الآن أن يرتقوا إلى مستوى مسؤوليتهم .

إن الأسلحة التي لا حدود لها لا تخلق أمنا بلا حدود ، ولكن نزع السلاح المتوازن والمتبادل يمكن أن يساعد على إيجاد مزيد من الأمن . ولهذا ، يمثل نزع السلاح والحد من الأسلحة جزءا لا يتجزأ من سياسة الأمن التي ينتهجها التحالف الأطلنطي ، شأنه فسي ذلك شأن جهودنا الدفاعية .

وينبغي أن تتحول الحرب في العصر النووي إلى عمل مستحيل إلى الأبد . ويتطلب التفكير الجديد أن يضاف إلى شبكة الردع - شبكة أمن المعدل النهائي - شبكة إضافية من هياكل تعاونية جديدة للأمن العسكري ، تقلل من المخاطر الهائلة للاعتماد التام على الردع وحده .

وبما أننا واقعيون ، فإننا نعرف أننا لا يمكن أن نقيم أمن اليوم على آمال الغد . ولكن بما أننا أناس عمليون نفي بمسؤوليتنا تجاه المستقبل ، فإننا يجب أن نقيم اليوم الأسس اللازمة لأمننا في المستقبل ، وهي أسس لا بد أن تكون أوسع نطاقا وأكثر صلابة وقوة من تلك التي قام عليها السلم حتى الآن .

إن مستقبل الإنسانية لا تهدده الحرب وحدها . فهناك خطر متزايد من أن يدمر الإنسان نفسه مصادر الحياة على كوكبه . ونحن نواجه مهمة الحفاظ على المصادر الطبيعية للحياة والمضي قدما في تنمية العالم الثالث ، وهما هدفان مرتبطان ارتباطا وثيقا . ففي الوقت الراهن يزيد عدد سكان العالم على ٥ بلايين نسمة ، وسوف يصل هذا العدد قريبا إلى ٦ بلايين نسمة ووفقا لاحصاءات البنك الدولي ، هناك حوالي بليون من البشر يعيشون في فقر مدقع .

إن من واجب البلدان المصنعة ، كل البلدان المصنعة ، وليس فقط تلك الموجودة في الغرب وإنما أيضا الدول الاشتراكية ، أن تعمل سويا ، وعلينا أن نستخدم إمكانياتنا الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية لكي تجعل التنمية ممكنة ولكي نحافظ على المصادر الطبيعية للحياة في العالم . وهذا يفترض سلفا استحداث أشكال جديدة للنقل واكتشاف مصادر جديدة للطاقة ومواد جديدة وأساليب جديدة للإنتاج . ولا بد أن تتركز طاقة البلدان الصناعية وتكنولوجيتها على ذلك ، لا على استحداث أسلحة جديدة

أكثر بشاعة للتدمير الشامل . ذلك أن ما تحتاج اليه أمم العالم الثالث من البلدان المصنعة ليس الامداد بالاسلح ، بل المساعدة في تنميتها وأكرر هنا اقتراحي بأن تسجل الأمم المتحدة صادرات الاسلحة في سجل خاص ، وأرحب بتأييد الاتحاد السوفياتي لهذا المقترح ، حسبما أعرب عنه بالأمس .

إن الهدف أيضا هو الوفاء بالاحتياجات الاساسية لمئات الملايين من البشر في البلدان النامية ، اذ يحدث المرة تلو الأخرى وعلى فترات متقاربة ، نقص مأساوي في الغذاء يشكل تحديا لتضامن البشرية واستعدادها للمساعدة . لكن المساعدة الانسانية وحدها لا يمكن أن تحل المشكلة فعلى الرغم من بعض الاتجاهات المواتية هذا العام ، حيث تحسنت الحالة الاقتصادية العالمية أكثر مما كان متوقعا ، لا بد من الاعتراف بأن الفاقة في العالم الثالث تزداد وبأن عبء الديون يتزايد . صحيح أن اجمالي الناتج المحلي قد زاد أيضا في بعض البلدان النامية في العام الماضي ، لكن هناك حالات عديدة قضى فيها النمو السكاني على مزايا هذا التحسن أما الاستثمارات من أجل المستقبل فانها تتعثر في عراقيل خدمة الديون .

ففي عام ١٩٨٧ ، تجاوزت مدفوعات البلدان النامية لخدمة الديون الاموال التي دخلت تلك البلدان بمقدار ١٥ بليون دولار . وفي ظل هذه الظروف يستحيل على هذه البلدان أن تزيد من امكانياتها الاقتصادية .

والحالة خطيرة بشكل خاص في البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى . وتؤيد حكومة بلادي برنامج العمل الذي اعتمد في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن افريقيا . وقد سبق لبلادي أن ألفت حوالي ٢,٩ من بلايين الماركات من الديون المستحقة لها على ٢٠ من تلك البلدان . كذلك أعلنت استعدادها لالغاء ديون تبلغ حوالي ٢,٣ من بلايين الماركات على ستة بلدان افريقية أخرى ليست من بين البلدان الاقل نموا والتي على استعداد لتنفيذ برامج الاصلاح والتكيف بالتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي .

ويجب أن يدرج جميع المانحين في معونتهم الرسمية المقدمة للبلدان الاكثرت فقرا عنصر منح كبير . ونحن ننوي أن نزيد عنصر المنح في تعاوننا المالي مع البلدان

النامية على وجه الاجمال . كما أن مساعدتنا الانمائية للبلدان الاقل نموا تقدم بالفعل في شكل منح* .

وتتقترح حكومة بلادي أيضا ضرورة اتاحة التخفف الملموس والمبدئي من خدمة الديون في نطاق عمليات اعادة الجدولة في نادي باريس . كما قررت حكومة بلادي كذلك توسيع نطاق تعاوننا المالي الشنائي مع شركائنا في العالم الثالث وتخفيف شروطه تخفيفا ملحوظا .

ونحن نتوقع من البنوك التجارية أيضا أن تزيد من التزامها بالعمل فسي البلدان النامية . فالكثير من الاقتصادات المصنعة حديثا يعاني بالمثل من آثار ديونه الخارجية الباهظة . وهنا أيضا تكون البنوك التجارية بمففة خاصة مطالبة ، وبالبحاح ، بأن تقدم الاموال اللازمة لضمان التنمية الاقتصادية لهذه البلدان . بيد أن هذه الاموال لن يكون لها أثر مفيد في المدى الطويل الا اذا قام المستفيدون منها بتنفيذ برامج التكيف الفعالة التي تهييء الظروف المواتية ، ويجدون الأمل فسي أن تفضي وكالة ضمان الاستثمار الجماعي الجديدة كذلك إلى تحقيق هذه العملية .

ويبقى مما لا غنى عنه ضمان حرية وصول البلدان النامية إلى أسواق البلدان الصناعية ، والمشكلة الرئيسية هنا تكمن في الحواجز التجارية غير الجمركية ، التي لا بد من ازالتها خلال جولة أوروغواي الجارية حتى لا يفقد مفهوم التجارة العالمية الحرة مصداقيته . وفي الشهور الستة الأولى من هذا العام زادت وارداتنا من البلدان النامية بأكثر من ٥ في المائة ، بينما انخفضت صادراتنا المناظرة بما يزيد على ٨ في المائة .

ويتعين على البلدان النامية والمصنعة في جهودها المشتركة من أجل النهوض بالتنمية أن تتأكد من أن تلك الجهود ذاتها لن تصبح عاملا من العوامل التي تتسبب في تدمير البيئة . فالمبدأ الذي ينبغي احترامه هو أنه يتعين على البلدان الصناعية ،

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

عندما تقوم بالاستثمار في البلدان النامية ، أن تخضع للمعايير التي تطبق في بلدانها الأصلية .

إن فكرة استحداث قانون جنائي دولي لجرائم البيئة ، التي تبحثها اللجنة المعنية بمنع الجريمة ومكافحتها ، فكرة سليمة . فعلىنا أن نمنع تحويل أجزاء كبيرة من العالم الثالث إلى مستودعات نفايات سامة لمجتمعات الاستهلاك المفرط الشمالية نتيجة لممارسات النقل الاجرامية ، ونتيجة أيضا لاستغلال الظروف المالية الصعبة لبعض البلدان النامية ، فلا يجوز أن يصبح استعمار الماضي السياسي والاقتصادي متبوعا الآن باستعمار النفايات السامة .

إن العلاقة بين التنمية والبيئة تنطوي على ما هو أكثر من ذلك ، فالعديد من البلدان النامية - بسبب محنته المالية - يضطر إلى الافراط في استخدام مسوارده الطبيعية .

وينبغي أن تكون العلاقة بين الاقتصاد والبيئة من البنود الرئيسية في جدول أعمال الحوار بين الشمال والجنوب . فانتهاك الطبيعة وتدميرها أمر لا يختلف أبدا عن انتهاك حقوق الانسان . والضرر الذي يصيب أي بلد من البلدان يثير قلق الجميع . ومن ذا الذي يمكنه الاستمرار في التشكيك بأن هذه المهمة أصبحت منذ وقت طويل من مهام السياسة الداخلية عالميا ؟ لهذا السبب فإن مشاريع التنمية الألمانية تبحث بحثا مستفيضا للتأكد من مواءمتها للبيئة . وينبغي أن يتم مثل هذا الاستعراض بشكل روتيني في سياق كل تعاون انمائي بين الشمال والجنوب .

إن مدى الخطر الذي نتعرض له جميعا واضح من التغييرات التي تحدث في مناخ العالم . فالعجوة في طبقة الأوزون في كوكبنا تتسع بشكل مستمر . وقد خلصت اللجنة التي عينها برلمان جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى نتيجة مفادها أنه من غير الممكن تجنب التدهور المفجع في مناخ الأرض ما لم يتم تحسين الاتفاقات الدولية الحالية تحسينا جذريا في السنوات القليلة المقبلة ، وإزالة معظم غازات الأيروسول التي تسبب تدمير طبقة الأوزون في موعد غايته عام ٢٠٠٠ .

وعلى مدى السنوات العشرين الماضية فقد أكثر من ثلاثة ملايين شخص أرواحهم نتيجة للكوارث الطبيعية في العالم كله ، وتعرض أكثر من ٨٠٠ مليون من البشر للمعاناة الناجمة عن هذه الكوارث ، بينما تجاوزت قيمة الخسائر التي أصابت الممتلكات ٢٣ بليوناً من الدولارات . وقد أعلنت الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة بحق تسمية السنوات العشر الأخيرة من هذا القرن عقد منع الكوارث .

وبمرور الوقت يتزايد عدد الكوارث التي تصيب الانسان ، والتي ليست لها أسباب طبيعية ولكنها تحدث كرد فعل من الطبيعة لاساءة استعمال الانسان لها . ولا بد من استكمال اصلاح الضرر الناجم عن هذه الكوارث بتدابير وقائية تستهدف ضمان اكتشافها مبكرا والتخفيف من أثارها . ولدينا بالفعل العلم والتكنولوجيا لتحقيق هذا الهدف لو استطعنا تجميع جهودنا . إن هذا أمر يمليه المنطق السياسي والاقتصادي وينطبق على كل أعضاء مجتمع الأمم . والمجتمع الدولي ككل مسؤول عن حالة هذا الكوكب الذي عهد به الينا لكي نحافظ عليه . ونحن جميعا نتأثر بنتائج أي اضطرابات قد تلحق به .

وستعطي الهندسة الوراثية الانسان قريبا القوة ليغير نفسه . ويؤدي ذلك إلى طرح سؤال عن مفهومنا عن أنفسنا بوصفنا بشرا ، وهو سؤال لا يستطيع الاجابة عليه أي مؤتمر لعلماء الهندسة الوراثية أو أي دولة ، وإنما يجيب عليه الانسان نفسه . لذلك لا بد وأن تتولى الأمم المتحدة معالجة هذه المسألة فلنجمع معا أفضل المواطنين وأكثرهم حكمة من كل الأمم حتى يمكن أن يقولوا لنا أين ينبغي للانسان أن يضع حدوده إذا كان له ألا يخون نفسه ، وألا يتخلى عن كرامته وتفردته .

ولا بد لنا من أن نعقد العزم على القيام بهذه المهمة ، وهذه أيضا مهمة تتطلب اتخاذ نهج جديد . ويقبل العلماء كمسألة طبيعية إن هناك تكافلا معقدا وتفاعلا بين مختلف العناصر والعمليات . وبالمثل ينبغي أن تفهم السياسة أيضا الآن على أنها تفاعل بين شعوب ودول ونظم مختلفة تمام الاختلاف ، ولكنها تعمل جميعا في اطار واحد ، وهو المجال الحيوي الذي نعيش فيه بعيد واحد للمسؤولية يمتد بعيدا وراء عصرنا لأنه يشمل بقاء الانسان ومصير الخليقة بمجملها .

فلنشيّد حاجزا ضد اساءة معاملة الخليقة وتدميرها لأننا جميعا نعتمد على نجاح هذه الجهود ، وكل منا يعتمد على الآخر . إن هذا الاعتماد المتبادل يرغمنا جميعا على أن نحجم عن محاولة السيطرة على الآخرين ، ونحجم عن سباق التسلح ، ونرفض غطرسة القوة وأنانية الأقوياء .

ولا بد من أن توجه بلدان الشرق والغرب والشمال والجنوب طاقاتها نحو مسؤولية جديدة عن هذا الكوكب ومستقبل البشرية . وينبغي لنا ألا نسأل بعد الآن : ما الذي يفعله جيراننا لحماية كوكبنا ؟ وبدلا من ذلك نسأل أنفسنا : ما الذي يمكن أن نفعله معا ؟ ولا يجب أن نياأس في مواجهة هذه المسألة الفريدة في تاريخ البشرية . فليس هناك ما يدعو إلى أن تكون قلوبنا واجفة أو أن نكون مكتئبين . فأفضل حلفاء لنا ونحن نتصدى لمسؤوليتنا تجاه مستقبلنا هم نحن أنفسنا مجتمع الأمم . إن الشعوب تريد أن تعيش ؛ وهي تريد أن تعيش دون خوف ؛ وتريد أن تعيش بغير عوز . هذه الشعوب لن تسمح لأنفسها بعد الآن بأن تكون موضع استغلال أو قمع أو ضحية لسياسة القوة . وهي تطالب بالفرمة التي تمكنها من ممارسة حقوقها الانسانية والمدنية والاقتصادية

والاجتماعية . وهي عاقدة العزم على ممارسة هذه الحقوق مستلهمة من ذلك فكرة كرامتها الانسانية التي لا يمكن التصرف فيها ، وفكرة الحرية وفكرة السلم . وليس هناك ما هو أقوى من فكرة آن أو أنها . لقد آن هذا الاوان . ولا بد لنا من أن نعمل الآن .

السيد تشن تشيتشن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : اسحوا لي ،

سيدي الرئيس ، أن أبدأ كلمتي بتوجيه تهنئة حارة لكم بمناسبة انتخابكم لرئاسة هذه الدورة للجمعية العامة . وانني لعلى ثقة بأن أعمال هذه الدورة ستكلل بالنجاح بفضل ما تتحلون به من قدرات بارزة وخبرة واسعة ، وبفضل ما يبذله ممثلو شتى البلدان من جهود متضافرة . وأود أيضا أن أعتنم هذه الفرصة لأعرب عن خالص شكري لسلفكم السيد بيتر فلورين لما قدمه من إسهام كبير في الاضطلاع بمهمته السامية كرئيس للدورة السابقة .

عندما افتتحت الدورة الثانية والأربعون للجمعية العامة منذ عام مضى كانت الشعوب قد رأت بالفعل دلالات لبداية انفراج في حدة التوتر الدولي الذي طال أمده . واليوم وبعد مضي عام على ذلك فإننا نرى ، عندما ننظر إلى الحالة الدولية حولنا ، ان الاتجاه نحو الانفراج يكتسب بالقطع المزيد من الزخم . فبعض المشاكل التي كانت مبعث قلق لنا لوقت طويل تتجه الآن صوب الحل . ويجري الآن تنفيذ المعاهدة السوفياتية الامريكية بشأن القضاء على القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى التي وقعت في شهر كانون الاول/ديسمبر من العام الماضي بعد سنوات طويلة من المفاوضات .

وفي شهر نيسان/ابريل من هذا العام أمكن أخيرا التوصل إلى اتفاق بشأن المشكلة الافغانية التي ظلت أكثر من ثمانية أعوام تسبب قلقا خطيرا للمجتمع الدولي ، ويجري الآن انسحاب القوات السوفياتية .

ومن المسائل الأخرى التي سببت أيضا قلقا بالغا للمجتمع الدولي الحرب بين ايران والعراق التي استمرت ثمانية أعوام ، وقد اتخذت هذه الحالة أخيرا وجهة مرضية بفضل قبول الجانبين لقرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) . ووافق البلدان على وقف إطلاق النار ، وهما في سبيلهما نحو سلم تفاوضي .

وفي جنوب غربي افريقيا ، توصلت الاطراف المعنية بعد سنوات طويلة من الحروب والاضطرابات إلى اتفاق مبدئي حول انسحاب القوات الاجنبية من أنغولا وحول الخطوات الاولى التي يجب اتخاذها بغية تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) بشأن استقلال ناميبيا . وحدثت تطورات إيجابية في القرن الافريقي ، والمحراء الغربية ، وشرقي البحر المتوسط . كما تبذل الجهود للتوصل إلى تسوية لمسألتي الشرق الاوسط وأمريكا الوسطى .

فالحوار يلعب دورا متزايدا الاهمية في تحسين الحالة الدولية . إذ أجريت حوارات عديدة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي كما أجري حوار فعال بين الاطراف المعنية بالمسائل المتعلقة بالنزاعات الإقليمية . وفي العديد من المنظمات الإقليمية والمؤتمرات ، في آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية ، وفي حركة بلدان عدم الانحياز ، وفي سياق العديد من الاتصالات الثنائية ، تسعى الدول إلى تسوية المسائل الإقليمية عن طريق الحوار . ولقد شهد هذا العام أول اجتماع لوزراء خارجية دول منطقة البلقان استهدف تعزيز التعاون بين دول تلك المنطقة . وتجري كل من كوريا الشمالية والجنوبية اتصالات فيما بينهما بغية تهدئة الحالة في شبه الجزيرة الكورية والنهوض بالعملية السلمية لتوحيد شطري كوريا . فالحقائق تبين أن الحوار يحل محل المواجهة في عالمنا اليوم ، وأن النزوع إلى السعي لتسوية المنازعات الدولية سلميا يزداد قوة . وهذه إحدى السمات المشيرة للدهشة التي تتمف بها الحالة الدولية . ومن الواضح أنها سمة نجمت عن الجهود المشتركة التي تبذلها كل الدول ، وترجع جذورها إلى أحداث تاريخية بعيدة .

خلال السنوات الأربعين أو أكثر التي انقضت منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، خطى التاريخ خطوات حثيثة إلى الامام . فقد أصبح النظام الاستعماري الآن شيئا تخطاه الزمن . وحصلت المستعمرات والدول التابعة الواحدة تلو الأخرى . على استقلالها وأصبحت دولا ذات سيادة واحتلت أمكنتها بين الأمم . وأضحى احترام الدول لسيادة واستقلال غيرها من الدول ومقاومة العدوان والقمع الخارجي من أكثر السمات أهمية في السياسة الدولية في يومنا هذا . وبدأ نفوذ الساسة الذين كانوا يتمتعون

بسطوة بالغة فيما مضى يتضاءل شيئاً فشيئاً . وأثبتت الحقائق ، مرارا وتكرارا ، أن الدول العظمى ذاتها التي تمتلك قوة لا تضاهى في أي مكان في العالم لا يمكن أن تخضع الدول الصغيرة والضعيفة بالقوة وتفرض إرادتها على الغير . وقد باءت كل محاولاتها بالفشل الذريع بفضل عزم وإصرار الشعوب التي تتعرض للعدوان ، والإدانة واسعة النطاق من جانب المجتمع الدولي . وكل هذا يدعو إلى التفكير بعمق .

وفي الوقت الذي ما زال خطر الحرب فيه قائمة ، تتعاضد قوى السلام باستمرار ، وتتعالى أصوات الشعوب في جميع أنحاء العالم مطالبة بقوة متزايدة بإقرار السلم ومنذدة بالحرب . وما من دولة من دول العالم الثالث أو أوروبا الشرقية أو أوروبا الغربية أو الدول المتقدمة النمو الأخرى ترغب في أن تشهد كارثة حرب عالمية جديدة . وحتى الدول العظمى التي تمتلك أسلحة نووية تكفي لتدمير الأرض أكثر من مرة لا تعتقد أنها يمكن أن تحقق النصر في حرب نووية . ولقد ساعدت كل هذه العوامل على درء نشوب حرب عالمية جديدة .

وبات متعينا أن تحل المشاكل القائمة بين الدول النامية عن طريق التفاوض . إلا أن بعض الخلافات أدى ، لسوء الحظ ، إلى صراعات مسلحة . وتشهد الدول النامية الآن اتجاهها متزايدا نحو السعي إلى التسوية السلمية للمنازعات عن طريق الحوار ، وهو ما يدل على أن هذه الدول ازدادت وعيا ، وبدأت تدرك أن مهمتها التاريخية الأساسية تتمثل في تنمية اقتصاداتها الوطنية وتحسين مستوى معيشة شعوبها وأن النزاعات المسلحة بينها لا يمكن إلا أن تؤدي إلى استنزاف قوتها الوطنية بما يتعارض ومصالحها الأساسية . إن الحرب كارثة لمن يخوضها أما السلم فلا يجلب إلا الرخاء والازدهار . وإذا ما أقامت دول العالم الثالث علاقاتها على هذه الروح ، فستسرع عملية تنميتها وتتمكن من الاضطلاع بدور أكثر فعالية في قضية صيانة السلم الإقليمي والعالمي .

إن التطور السريع للعلم والتكنولوجيا الذي تحول إلى قوة إنتاجية كبرى لسبب يسبق لها مثيل يوفر زخما للتنمية الاقتصادية وتغيير وجه المجتمع البشري . ويعد ذلك سمة بارزة من السمات التي يتميز بها عصرنا هذا . وتعتمد قوة البلدان بشكل متزايد على قدرتها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية . وإن القاء نظرة على تاريخ ما بعد

الحرب يبين بجلاء أن البلدان التي تمارس الهيمنة وتشارك في سباق التسلح والتوسع الخارجي والصراعات المسلحة قد عانت من ضعف قوتها الوطنية في حين ازدادت قوة البلدان التي كرست جهودها لتطوير العلوم والتكنولوجيا والتنمية الاقتصادية والثقافية زيادة سريعة جعلت بعضها يشكل قوة اقتصادية كبرى متقدمة علميا وتكنولوجيا . وفي الوقت ذاته ، يمارس العالم الثالث نشاطا فعّالا في الساحة الدولية كقوة سياسية . وتلعب منظمات سياسية اقليمية واقتصادية عديدة دورا بالغ الأهمية في الشؤون الدولية . وبفضل كل هذه العناصر مجتمعة يتحول العالم الآن من الاستقطاب الشنائي إلى الاستقطاب متعدد الأطراف الذي يفضي ، في رأينا ، إلى السلم . في ظل هذه الخلفية ، برز الاتجاه إلى استبدال المجابهة بالحوار والمنازعات الدولية بالتسويات السلمية . وهذه كلها تطورات تبعث على التشجيع لشعوب كل البلدان .

ومع ذلك ، هل يعني ذلك أن العالم قد تخلص من المشاكل ؟ بالطبع لا . فالأسباب الجذرية للمشاكل والاضطرابات في العالم لم تستأصل تماما بعد . وما زال متعينا على جميع شعوب العالم أن تبذل جهودا دؤوبة من أجل صون السلم العالمي . ومن أجل تحقيق ذلك تقع على عواتق شعوب العالم مسؤولية مشتركة لوقف سباق التسلح ونزع السلاح . وإن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي عقدت مؤخرا تمثل جهدا كبيرا بذله المجتمع الدولي للمضي قدما بعملية نزع السلاح . وعلى الرغم من أن الدورة الاستثنائية هذه لم تتوصل إلى نتائج محددة بسبب المواقف الصارمة التي اتخذتها دولة واحدة أو دولتان متجاهلة بذلك المطالب المشروعة للأغلبية الكبرى من الدول ، فإن البيانات التي أدلى بها ممثلو العديد من البلدان والمنظمات غير الحكومية والاقتراحات والمقترحات التي تقدموا بها قد أعربت عن الرغبة الجماعية للمجتمع الدولي في إقرار السلم وتحقيق نزع السلاح . وللرأي العام العالمي القوي الناجم عن ذلك وقع إيجابي على النهوض بعملية نزع السلاح . وقد أتاحت الدورة الاستثنائية للشعوب رؤية أوضح للحالة الراهنة لسباق التسلح والاتجاه السليم والنهج الصحيح صوب نزع السلاح . وفيما يتعلق بمسألة

نزع السلاح ، يرى وفد الصين أنه من الضروري التطرق إلى النقاط الثلاث التالية في هذه الدورة للجمعية العامة :

أولا ، إن الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي صوب تحقيق نزع السلاح تطور يحظى بترحيبنا . مع ذلك ، لا يسعنا إلا أن نلاحظ أن الترسانات النووية الضخمة التي لا تزال هاتان الدولتان تملكانها تشكل خطرا على السلم العالمي ، وأن سباق التسلح لا يزال مستمرا بينهما ، وإن الدولتين تحاولان تحسين وتطوير نوعية الاسلحة النووية وخصائصها وتنافسان فيما بينهما لاستحداث أسلحة ذات تكنولوجيا متطورة ومد سباق التسلح إلى الفضاء الخارجي . ومن ثم فإن مهمة نزع السلاح لا تزال مهمة شاقة وصعبة .

ثانيا ، أكد العديد من البلدان في العالم مرارا المبدأ الهام القائل بأن الدولتين العظميين الرئيسيتين اللتين تمتلكان أكبر الترسانات وأكثرها تطورا تتحملان مسؤولية خاصة بعملية نزع السلاح وينبغي أن تبدأ بالتخفيض الشامل لاسلحتهما . ويمثل ذلك اتجاها سليما ونهجا فعّالا لتحقيق نزع السلاح . ونأمل أن تسرع الدولتان العظيمتان الرئيسيتان الخطى على طريق نزع السلاح وتتوصلا إلى اتفاقية للتخفيض الشامل للأسلحة النووية في وقت مبكر اعتبارا من تخفيض الاسلحة النووية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . كما ينبغي لمحادثاتها بشأن نزع الاسلحة التقليدية أن تجري في وقت مبكر وأن يوقف سباق التسلح في الفضاء الخارجي .

ثالثا ، إن مسألة نزع السلاح تتعلق بالمصالح الامنية لجميع البلدان . ولذا يحق لكل البلدان ، كبيرة كانت أم صغيرة ، قوية أم ضعيفة ، المشاركة على قدم المساواة في مناقشة مسألة نزع السلاح وتسويتها إذ أن بإمكانها جميعا أن تلعب دورا إيجابيا . وينبغي أن تحترم الدولتان العظيمتان الرئيسيتان المطالب المشروعة والمقترحات التي تقدمها الدول الصغيرة متوسطة الحجم وأن تأخذا تلك المطالب والمقترحات بعين الاعتبار . وتشكل الأمم المتحدة والهيئات الأخرى متعددة الأطراف لنزع السلاح محافل هامة لمناقشة هذه المسألة وحسمها من جانب كل الأطراف على قدم

المساواة ، وينبغي تعزيز دورها . كما ينبغي أن تكمل المفاوضات الشنائية ومتعددة
الاطراف بشأن نزع السلاح بعضها البعض .
لقد بينت الدورة الاستثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع
السلاح أن لمعظم البلدان مواقف متماثلة ومتقاربة إزاء المسائل آنفة الذكر .
ويجدونا الامل في أن تعرب الدورة الحالية للجمعية العامة على نحو كامل عن الرغبة
القوية لهذه البلدان وتحرز تقدما ملحوظا صوب نزع السلاح .

ولئن كانت هناك جهود متزايدة لتسوية النزاعات الاقليمية سلميا عن طريق الحوار إلا أنه لم يتسن بعد إخماد لهب الحرب في غير قليل من المناطق الممزقة بالنزاع . وقد فشل الحوار في إحراز تقدم ملحوظ في عدد من المسائل . وبالنسبة لبعض المسائل الأخرى ، وإن كان قد تم التوصل إلى اتفاقات بشأنها ، بيد أن التنفيذ الناجح لهذه الاتفاقات يحتاج إلى مواصلة الجهود من قِبَل الأطراف المعنية . وفي مجال العلاقات الدولية ، دعت الحكومة الصينية دائما إلى مراعاة خمسة مبادئ : الاحترام المتبادل للسيادة والسلامة الاقليمية ؛ والامتناع المتبادل عن العدوان ؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى ؛ والمساواة والمنفعة المتبادلة ؛ والتعايش السلمي . وفيما يتعلق بالنزاعات الاقليمية ، أيدت الصين دائما التسوية السلمية العادلة والمعقولة ؛ ولذلك لا بد من وقف العدوان ، وسحب القوات الأجنبية واحترام سيادة جميع البلدان . ولا بد من تسوية الخلافات بين جميع البلدان النامية على نحو مناسب عن طريق المفاوضات السلمية القائمة على شروط مقبولة من كل الأطراف . لقد عارضت الحكومة الصينية دائما سياسة اسرائيل القائمة على العدوان والتوسع ، وأيدت الكفاح العادل للشعب الفلسطيني ، وغيره من الشعوب العربية ، وجهود البلدان العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط . ونحن نأمل في التوصل إلى حل عاجل وعادل وشامل للمسألة ، ووضع حد للمعاناة التي سببتها أربعة عقود من الحرب ، حتى يمكن أن يستمتع شعب الشرق الأوسط بالسلام مرة ثانية .

ونحن نشعر بقلق فيما يخص السلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية . وتؤيد الصين الاقتراح المعقول الذي قدمته جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بغية التوحيد السلمي والمستقل للبلاد عن طريق التشاور والحوار ، ونعارض أي عمل من شأنه أن يزيد حدة التوتر في شبه الجزيرة .

في أعقاب القرار الذي اتخذته الاتحاد السوفياتي بسحب قواته من أفغانستان ؛ طالب المجتمع الدولي بقوة بسحب القوات الغييتنامية من كمبوتشيا ، ووضع نهاية لحرب

العدوان . ومع ذلك ومما يؤسف له أن ما تفعله السلطات الفيتنامية يتعارض مع رغبة المجتمع الدولي ومطالبه ، إذ بينما تعلن عن استعدادها لسحب قواتها يقدم الفيتناميون طلبات غير معقولة في محاولة لتأخير انسحاب قواتهم ، وإسباغ الشرعية على نتائج عدوانهم ، بحيث يفنمون ما فشلوا في تحقيقه في عشر سنوات من حرب العدوان . وفيما يتعلق بالمسألة الكمبوتشية ، لا بد من التأكيد على أن فييت نام هي المعتدية ، وأن القوات الفيتنامية هي القوات الأجنبية الوحيدة على الأرض الكمبوتشية . لقد أعلن في وضوح ورسميا في المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة أنه من أجل حفظ السلام والأمن الدوليين لا بد من اتخاذ الترتيبات الفعالة لقمع أعمال العدوان . ومنذ الغزو الفيتنامي لكمبوتشيا ، اتخذت الجمعية العامة في تسع دورات متعاقبة قرارات تدعو إلى انسحاب القوات الأجنبية من كمبوتشيا حتى يتيسر تسوية المشكلة الكمبوتشية عن طريق الشعب الكمبوتشي نفسه ، دون تدخل خارجي . ويدل كل هذا على أن المجتمع الدولي لا يقبل إسباغ الشرعية على نتائج العدوان . وتعتبر الحكومة الصينية أنه من المحتم على الدورة الحالية للجمعية العامة أن تؤكد من جديد مطالبها العادلة وأن تتمسك بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئها .

وقد عملت الحكومة الصينية في العقد الماضي باجتهاد من أجل تسوية عادلة ومعقولة للمسألة الكمبوتشية . وقد أوضحت مؤخرا موقفها بشيء من التفصيل بالنسبة للمسألة والذي يمكن تلخيصه في النقاط الخمس التالية .

أولا ، يعتبر الانسحاب الكامل للقوات الفيتنامية من كمبوتشيا مفتاح تسوية المسألة الكمبوتشية . وعلى الجانب الفيتنامي أن يقدم في أقرب وقت ممكن جـدولا زمنيا لسحب قواته من كمبوتشيا خلال فترة قصيرة من الزمن .

ثانيا ، نحبذ انشاء حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة في كمبوتشيا يتولاها الامير نوردوم سيهانوك اثناء سحب فييت نام قواتها من البلاد ، على أن يقترح كل حزب مرشحيه للحكومة المؤقتة بنفسه ، على أن يكون المرشحون مقبولين من الاطراف المعنية . ونحن نؤيد الائتلاف الرباعي في كمبوتشيا ، ونحن ضد استبعاد أي من الاحزاب الاربعة ، أو أن يمارس السلطة حزب واحد على انفراد .

ثالثا ، إثر قيام حكومة ائتلافية رباعية مؤقتة في كمبوتشيا تجدد أنشطة القوات الكمبوتشية المسلحة التابعة لكل الاحزاب . وعليها أن تمتنع عن العمل بالسياسة أو التدخل في الانتخابات العامة ، بحيث يتمكن الشعب الكمبوتشي من إجراء انتخابات حرة دون تدخل خارجي ، أو التهديد باستخدام القوة . ولتجنب حرب أهلية في كمبوتشيا يمكن أن تسرح القوات المسلحة التابعة لكل الاحزاب تسهيلا لإنشاء قوة دفاعية وطنية موحدة تتألف من أعداد متساوية من الضباط والجنود من كل حزب من الاحزاب الأربعة تحت قيادة موحدة .

رابعا ، ينبغي توفير رقابة دولية فعالة وعملية للإشراف على انسحاب القوات الفيتنامية وحفظ السلام في كمبوتشيا ، وإجراء انتخابات حرة هناك . ومن أجل هذه الغاية تؤيد الحكومة الصينية اقتراح إرسال قوة حفظ سلام دولية إلى كمبوتشيا وتأليف لجنة رقابة دولية .

خامسا ، وعندما تتوصل الأطراف المعنية إلى اتفاق بشأن تسوية سلمية للمسألة الكمبوتشية ، تكون الصين على استعداد للإنضمام إلى البلدان الأخرى لتوفير الضمان الدولي لكمبوتشيا المستقلة المحايدة غير المنحازة .

وليكن واضحا للجميع أن الصين لا تنشد مصلحة خاصة في كمبوتشيا ، كما هي الحال في أي منطقة في العالم . وينبني موقف الحكومة الصينية كلية على مبدأ مقاومة العدوان ، والتمسك بالعدالة ، وصيانة ميثاق الأمم المتحدة ، والاعراف التي تحكم العلاقات الدولية . وأملنا أن يواصل المجتمع الدولي عمله وفقا لهذا المبدأ من أجل التوصل إلى تسوية عادلة للمسألة الكمبوتشية .

ولا بد أن نعلق أهمية كافية لمشاكل العالم الاقتصادية في الوقت الذي نركز اهتمامنا فيه على الموقف السياسي الدولي . والتنمية الاقتصادية العالمية الحالية تتسم بانعدام التكافؤ بدرجة كبيرة على الرغم من وجود بعض العوامل الايجابية . فلا تزال هناك مشاكل مقلقة وبعضها يسير من سيئ إلى أسوأ . وبينما تمتعت البلدان المتقدمة بست سنوات متتالية من النمو الاقتصادي ، عانت البلدان النامية من نكسات

اقتصادية حادة . وشهد الكثير منها علامات ركود في عملية التنمية ، وقد سببت المصاعب الاقتصادية للبلدان الأفريقية قلقا واسعا ، فعبء المديونية الباهظ ، وانخفاض تدفق الأموال ، وتدهور معدلات التبادل التجاري ، ونمو النزعة الحمائية الجمركية ، كل ذلك قد عاق - على نحو خطير - النمو الاقتصادي للبلدان النامية . ويدل كل هذا على أن العلاقات الاقتصادية الدولية الحالية قد تخلت بشكل متزايد عن احتياجات النمو الاقتصادي العالمي ، في البلدان النامية بوجه خاص .

وفي عالم اليوم هناك تكافل اقتصادي متزايد بين البلدان . وسوف تكتشف البلدان المتقدمة أنه من الصعب أن تحافظ على نموها الاقتصادي إذا ما استمرت البلدان النامية تعاني من المصاعب وما لم تتقدم اقتصاداتها إلى الأمام . إنه لمن الملح في مجال الاقتصاد الدولي أن نحسن البيئة الخارجية للبلدان النامية في مجالات السلع الأساسية ، والتجارة ، والمديونية ، ورأس المال ، والعملية ، والتمويل عن طريق اجراءات فعالة . وهذا من شأنه أن يسهم ليس فقط في إنعاش نمو البلدان النامية وتطورها ولكن أيضا في استقرار الاقتصاد العالمي ونموه . وقد اقترحت مجموعة ال ٧٧ مؤخرا عقد دورة استثنائية للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة للمسائل الاقتصادية ، كما اقترح الأمين العام للأمم المتحدة السيد بيريز دي كوييار عقد اجتماع قمة مماثل لاجتماع كانكون . وتؤيد الحكومة الصينية هذه الاقتراحات ، وتأمل أن ترى تعاوننا متزايدا بين الجنوب والشمال عن طريق الحوار ، وتنشيط الاقتصاد العالمي .

وعلى مدى السنوات القليلة الماضية ازداد التعاون الاقتصادي الاقليمي بشكل ملحوظ وهو اتجاه هام في العلاقات الاقتصادية الدولية . ونحن نعتقد أن التعاون الاقليمي الذي يقوم على المساواة والمنفعة المتبادلة له أهمية بناءة ، إنه يساعد على تنمية مختلف الاقاليم . وفي نفس الوقت ، لا بد أن أؤكد أنه في ظل الظروف الاقتصادية العالمية الحالية لا يتمكن أي بلد أو اقليم من تحقيق التنمية والازدهار وراء أبواب مغلقة . فلا بد من الانفتاح على العالم الخارجي . والنزعة الحمائية

الجمركية التجارية وإن كانت تؤدي الآخرين ، إلا أنها في نهاية الامر ، تؤدي صاحبها أيضا . ونأمل أن تفتح البلدان والاقليم في كل أنحاء العالم ، وأن يكمل بعضها بعض لمصلحة التنمية والرفاهية المشتركة .

وإذا كان هناك تعاون اقليمي متنام في العالم ، فقد جذب التعاون والتنمية في اقليم آسيا والمحيط الهادئ انتباها متزايدا في السنوات الاخيرة . ومع ذلك ، فهناك تفاوت في مستويات التنمية في مختلف بلدان المنطقة ، حيث لا يزال هناك كثير من البلدان متخلفة النمو بل والفقيرة فقرا مدقعا . وبوصف الصين بلدا كبيرا من بلدان المنطقة ، فهي تؤيد التعاون الاقتصادي الاقليمي . وترتبط التنمية الصينية ارتباطا وثيقا باقليم آسيا والمحيط الهادئ . ونأمل أن نرى تعاونا وثيقا وازدهارا مشتركا لكل بلدان المنطقة .

ستواصل الصين دون تردد سياسة الإصلاحات ، على نحو متعمق ، وستفتح أبوابها للعالم الخارجي . ان الصين تتأهب للانفتاح للعالم كله بما في ذلك البلدان المتقدمة النمو والنامية ، والبلدان ذات النظم الاجتماعية التي تشبه النظام الصيني أو تختلف عنه . وفي الفترة الأخيرة ، اعتمدنا تدابير جديدة سعياً لإعادة بناء تجارتنا الخارجية وتحسين مناخنا الاستثماري . وأهم من ذلك كله ، خططنا لإعداد استراتيجيات للتنمية الاقتصادية للمناطق الساحلية الصينية . وتتباين تلك المناطق ، التي تغطي مساحة تقدر بحوالي ٢٣٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع ويبلغ عدد سكانها ١٦٠ مليون نسمة ، بامتلاك أفضل الهياكل الأساسية ، وأقوى العناصر الاقتصادية والتكنولوجية وأفضل قوة عمل . ان التعجيل بانفتاح هذه المناطق وتعزيز تعاونها الاقتصادي والتكنولوجي المتعدد الأوجه والقنوات والأشكال مع منطقة آسيا والمحيط الهادئ وبقية العالم لن يسفر عن تعجيل التنمية الاقتصادية في الصين فقط بل وسيقدم مساهمات ايجابية في رخاء منطقة آسيا والمحيط الهادئ بل والعالم كله .

يُحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الأربعين لإقرار إعلان الأمم المتحدة العالمي لحقوق الإنسان . فمنذ أربعين سنة أعدت شعوب وحكومات مختلف البلدان التي عانت من كارثة حربين عالميتين وأقرت ذلك الاعلان بجهودها المشتركة . وهذا الإعلان يعتبر أول صك دولي يضع بطريقة نظامية ومحددة كل ما يتعلق باحترام حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها . وعلى الرغم من التحديات التاريخية لهذا الاعلان ، أشر على المدى البعيد على تطور الأنشطة الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان في فترة ما بعد الحرب ، وأدى دورا ايجابيا في هذا الصدد . وفي العقود الأربعة الماضية تطور مفهوم حقوق الإنسان بصفة مستمرة ، وأثرت عناصره وتحسنت نظريته . وظهرت بعد ذلك مجموعة أخرى من الاعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان طورت وفسرت بالتفصيل العنصر المحدد لكل حق من هذه الحقوق . وفي هذا الصدد ، ينبغي بصفة خاصة أن نشير إلى بنود هامة كحق تقرير المصير الوطني ، والحق في المساواة العنصرية ، وحق السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية ، والحق في التنمية . وكل هذه المجالات

بالغة الأهمية فيما يتعلق بالكفاح من أجل تحقيق المساواة والحرية والتحرر من جانب الأمم والشعوب الخاضعة لنظام الفصل العنصري أو للعدوان والقهر الأجنبيين ، وهي أمور هامة أيضا بالنسبة للجهود التي تبذلها البلدان الحديثة الاستقلال في فترة ما بعد الحرب لحفظ سيادتها وسلامتها الإقليمية ، وهي مهمة أيضا لتلبية مطالب البلدان النامية بإعادة تشكيل الحالة الاقتصادية الدولية المضطربة . وقد أعربت الحكومة الصينية دائما عن تقديرها ودعمها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز وحماية حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

منذ ثلاث سنوات أشار الزعيم الصيني زاو زيانغ ، من على هذا المنبر ، إلى أن العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة بينما تحتاج الأمم المتحدة إلى تأييد العالم . ولقد أثبتت الأحداث بشكل متكرر تلك النظرية الهامة ، ومع مرور الوقت تؤدي مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه ، التي يُعترف بها على نحو متزايد بوصفها القواعد التي تحكم العلاقات الدولية وتجسيدا للمثل العليا للبشرية ، دورا أكبر من أي وقت مضى في حياة المجتمع الدولي .

وعلى الرغم من أوجه قصور الأمم المتحدة ، لا يمكن استبدال دورها الذي تؤديه بوصفها أكثر المنظمات الدولية تمثيلا وأشدّها تأثيرا في العالم . ولقد انتهى الوقت الذي كانت الدول العظمى تتحكم فيه بالشؤون العالمية . ان الأمم المتحدة هي المحفل الملائم الذي تجتمع فيه البلدان لمناقشة الشؤون العالمية ، وقد أثبت هذا المحفل قدرته على تنفيذ أعمال هامة ، ولديه طاقة كبيرة تمكنه من تسوية المسائل التي تواجهها الإنسانية مثل مسائل البيئة والسكان والصحة العامة والتطور العلمي والتكنولوجي . وينبغي الإشارة في المقام الأول إلى أن الغرض يرجع إلى مجلس الأمن والأمين العام ، مع الدعم الذي قدمته لهما الدول الأعضاء ، عما تحقق في السنوات الأخيرة من إنجازات تجلّت بتسوية النزاعات الدولية الرئيسية . وأود هنا أن أقدم تحية صادقة للأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار ، متمنيا له دوام النجاح في مهمته من أجل السلام . ان أهمية الدور الذي تؤديه الأمم المتحدة تتزايد باستمرار

وهو ما نتوقعه في عصرنا هذا . ان شعوب العالم تتوقع من الامم المتحدة ان تؤدي دورا اكبر في حفظ السلم العالمي وتوسيع نطاق التنمية وتعزيز التعاون الدولي . والصين على استعداد ، بوصفها عضوا دائما في مجلس الامن ، ان تواصل العمل مع الدول الاعضاء الاخرى لتحقيق مقاصد ميثاق الامم المتحدة ومبادئه .

السير جيفري هاو (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

سيدي ، اسمحوا لي ان أعرب لكم عن خالص التهاني على توليكم رئاسة الجمعية العامة وان أقدم جزيل الشكر للرئيس السابق ، نائب وزير خارجية الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

كانت هذه السنة سنة الكوارث الطبيعية على نحو لم يسبق له مثيل . ولا يمكن لأي شخص من خارج بنغلاديش ان يدرك المأساة التي سببتها الفيضانات في ذلك البلد . وان الدمار الذي تركه الإعصار في منطقة الكاريبي والمكسيك روعنا جميعا . ومن جنوب آسيا إلى منطقة الكاريبي ، مرورا بافريقيا وحتى حزام القمح في أمريكا شاهدنا دمارا على نطاق قل نظيره .

في الاسبوع الماضي كنت في افريقيا . ذهبت أولا إلى السودان ، ورأيت هناك الدمار الذي سببته الفيضانات الاخيرة والجهود البطولية التي بذلها الشعب السوداني والحكومة السودانية للتغلب على تلك الازمة . وقمت بزيارة مخيم للاجئين مكون من ٥٠٠ خيمة مالطية الصنع قدمتها بريطانيا . وكانت إلى جانب هذه الخيام خيم اخرى قدمتها المملكة العربية السعودية والكويت ، وقدمت أمم من جميع أنحاء العالم المعونة للسودان . وفي اليوم التالي غادرت السودان وسافرت إلى كينيا حيث كانت صور المجاعة والمعاناة في جنوب السودان تحتل الصفحات الاولى من صحف نيروبي .

ان المآسي التي وقعت خلال هذه السنة مرثية ومحسوسة لكل الناس في المدن الصغيرة والكبيرة في جميع أنحاء الكرة الارضية ، وقد استجاب المجتمع العالمي بقدر مماثل من التعاطف والكرم . فقد ساهم بلدي وحده خلال هذا العام بحوالي ٨٠ مليون جنيه استرليني لتخفيف أثر الكوارث في جميع أنحاء العالم . أما مجموع ما ساهمت به الديمقراطيات الغربية فقد بلغ عشرة أضعاف ذلك المقدار على الاقل .

ان هذه الكوارث الطبيعية الآتية تشير في نفوسنا الالم وتذكّرنا بضرورة معالجة مسألة حيوية بالنسبة لنا جميعا وإن كانت بعيدة المدى ، وهي : سلامة كوكبنا الذي نعيش عليه برمته . هناك بعض التحولات المفيدة التي يتعرض لها في الوقت الراهن ، فيجري مثلا استخدام موارده لخدمة الانسانية استخداما أمثل . غير أن هناك عناصر أخرى تؤدى إلى التلوث التدريجي للبر والبحر والجو .

ولقد تم بالفعل الإضرار ببعض الظواهر الطبيعية كالضرر الذي تعرضت له طبقة الأوزون ، وتم التعرف عليه لأول مرة بواسطة الدراسة الاستقصائية البريطانية عن انثراكتيكا في عام ١٩٨٥ . وقد سبب هذا الضرر قلقا بالغا للمجتمع الدولي دفعه إلى إبرام اتفاق للحد من انتاج بعض المواد الكيميائية الصناعية .

ويتمثل أحد أسباب القلق الحقيقي في امكانية تغير المناخ نتيجة لزيادة الغازات الناجمة عن ظاهرة الدفيئة الزجاجية مما يؤدي إلى احتجاز الحرارة حول الكرة الأرضية . وسوف تؤثر الزيادات المتوقعة في درجات حرارة الكرة الأرضية تأثيرا كبيرا على الحياة والمجتمع الانساني خلال العقود القليلة القادمة . وحتى التغييرات الصغيرة تترك أثارا كبيرة في عالم مزدحم .

اننا نعتمد اعتمادا كبيرا على المناخ المحيط بنا . وإذا لحق به ضرر لا يمكن اصلاحه ستتحول الأرض إلى صحراء لا حياة فيها تدور في الفضاء ، ولا يسعنا أن نترك مشكلة بهذه الضخامة للهيئات التقنية فقط . ولقد انضمت بريطانيا إلى الدول التي تطالب بإلحاح بمناقشة هذا الموضوع بجدية داخل الأمم المتحدة . وفي العام الماضي رحبنا بتقرير برونتلاند الذي أعدته اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية . ونريد متابعة أعمال هذه اللجنة . ولذلك نرحب بالمناقشة المقبلة في اللجنة الثانية . ان هذه المشكلة يجب أن تلقى اهتماما عاجلا في جدول الأعمال العالمي .

وفي مواجهة الكوارث الطبيعية ندرك بصفاء ذهن تام مدى ضعفنا ومدى ترابط الوجود الانساني . ولأن المصاعب بالغة الضخامة فلا بد من أن تكون سرعة الاستجابة خارقة ونطاقها عالميا .

ومع ذلك لم نتمكن حتى الآن ، للأسف ، من التصدي بهذا الشكل الموحد الفعال للكوارث التي من صنع الانسان . فأسبابها أكثر تعقيدا وأثارها ، بنفس القدر ، مدمرة . وهي أيضا تقتضي على وجه الاستعجال بذل جهودنا وقدراتنا الخلاقة . وفي هذا العام ، كسرنا نمط الماضي بتطبيق مبادئ الميثاق لحل نزاع طويل ودام وأقصد به الصراع بين إيران والعراق .

ان كلاً منا هنا ملتزم التزام العهد ، بميثاق الامم المتحدة ليس فقط بالعبارات المكتوبة على الصفحات ولكن بالمبادئ الاساسية للعدل والقانون الدولي . وتلك المبادئ هي نفسها التي كانت في ذهني عندما تكلمت هنا قبل عام في ذروة الحرب بين إيران والعراق ، عندما قلت :

"والحقيقة الدامغة هي أن الطريقة التي تتناول بها الامم المتحدة الصراع بين إيران والعراق لا بد أن يكون لها أثرها الحاسم على سمعتها في أعين جميع الشعوب التي تمثلها" . (A/42/PV.8 ، ص ٥٨)

ناديت عندئذ بدرجة من الوحدة . وقد تمكن المجتمع الدولي ، بشكل نادر ، من بلوغ تلك الدرجة من الوحدة . وبعد سنة ، تغير المشهد الذي بدأ آنئذ قاتما وباعثا على القنوط ، وكان تغيره بفضل الجهود الموحدة التي بذلها المجتمع الدولي . ولقد ساعد العديد من العوامل على إحداث ذلك التغير : ادراك إيران والعراق أن الحرب حتى الموت تعني الدمار المتبادل ؛ وروح وتصميم الامين العام وموظفيه المخلصين ؛ وربما قبل كل شيء ، الدور الذي لعبه مجلس الامن وأعضاؤه الخمسة الدائمون .

ان الاعضاء الخمسة الدائمين قد خولوا صلاحية فريدة بموجب الميثاق . وتلك الصلاحية ، صلاحية الفيتو ، تحمل معها مسؤولية خاصة ، وهي المسؤولية التي نادرا ما تمارس . لكننا شهدنا في السنة الماضية ظهور تعاون جديد فيما بين الاعضاء الخمسة . وقد بدأ ذلك تجريبيا ، وتواصل ببراغماتياً ، إلا أنه كان قد تولد عن المبادئ بقدر ما صدر عن البراغماتية وعن تصميم متحد على فعل كل ما هو ممكن لوضع حد للدمار الذي سببته حرب عديمة العقل .

وذلك التصميم ، إذ اقترن بمهارة وصبر ومشاركة الامين العام ، تكلل بنجاح تمثل في وقف اطلاق النار . والآن انتقل العمل من ساحة الحرب إلى مائدة المفاوضات ، من ضفاف دجلة إلى ضفة النهر الشرقي .

وينبغي أن يسمح للأمين العام بأن يبني على وقف اطلاق النار بحيث يبدأ في ترتيب انسحاب القوات وإعادة أسرى الحرب إلى ديارهم . ويتمثل إطار السلم في قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) ، الذي ينص على إجراء المفاوضات برعاية مجلس الأمن . وستبذل بريطانيا كل ما في وسعها للحفاظ على روح التعاون والإسهام في إيجاد تسوية سلمية . وإذا ما أراد المجتمع الدولي أن يجد طريقاً للأمام في حل النزاع بين إيران والعراق فإنه لا يمكنه تجاهل محنة الاكراد ، الذين أُخرجوا من ديارهم ليس بفعل كارثة طبيعية وإنما نتيجة قوة وبطش ليسا من فعل الطبيعة . ان احتواء الصراع بشكل ما يجب ألا يؤدي إلى مواملته بشكل آخر .

والتهمة بأن العراق يستخدم الاسلحة الكيميائية ضد الاكراد تضيف خطورة إلى الحالة . وبموجب قرار مجلس الأمن ٦٣٠ (١٩٨٨) ، فإن الامين العام بوسعُه أن يجري تحقيقاً فورياً مستقلاً . والحاجة إلى إجراء مثل هذا التحقيق واضحة . ورفض العراق التعاون في هذا التحقيق أمر يستوجب الشجب ، لأن انتشار الاسلحة الكيميائية من أشد التطورات الاخيرة إشارة للجزع .

ومع تزايد البلدان التي تطور قدراتها في مجال الاسلحة الكيميائية ، يتضاعف خطر استخدام هذه الاسلحة على نحو متزايد بوصفها أداة للحرب والارهاب . ولهذا السبب ، تزعمت بريطانيا الإعداد لاتفاقية دولية لمنع الاسلحة الكيميائية على نطاق عالمي ، والإلحاح من أجل إيجاد انفتاح أكبر في هذا الميدان . فالانفتاح "غلاسنوست" لازم في هذا المجال قبل أي مجال آخر . وفي الدورة الاستثنائية للأمم المتحدة في حزيران/يونيه الماضي قدمت مقترحات هامة لتعزيز المعايير الدولية لبروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ . وبالتالي فإنني أرحب اليوم باقتراح الرئيس ريفان بإعادة عقد مؤتمر جنيف لعام ١٩٢٥ من أجل تعبئة المؤتمر الدولي وراء البحث عن اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية يكون من شأنها تحريم استخدامها .

ان التعاون بشأن حل الصراع بين إيران والعراق كان فريدا . لكنه ليس هو المثال الوحيد على الممارسة البناءة للمسؤولية المشتركة بين الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن . وهناك أسباب تحملنا على التفاؤل بأن الامر لن يكون مختلفا عن تلك الحالة ، لاننا شهدنا هذا العام أيضا تغيرا في الجو الذي يزيد من نطاق هذا التعاون .

ان العلاقات بين الشرق والغرب نفسها انتقلت إلى صعيد جديد . ان معاهدة إزالة القذائف متوسطة المدى وقصيرة المدى وقمّتي واشنطن وموسكو ومؤتمر حزب موسكو كانت كلها ممتازة ، كل على حدة .

ولعل مما له أهمية مماثلة الاعتراف الاخير من جانب السيد شيفرنادزه بشأن السياسة الخارجية لم تعد من وجهة نظر موسكو شكلا خاصا من أشكال الصراع الطبقي . لقد قال "إن الصراع بين النظم المتعارضة لم يعد يمثل اتجاها جوهريا في الحقبة الحالية" . واعتقد أن غالبية أعضاء هذه الجمعية تبارك ذلك .

وإذا ما أخذنا بما قاله كلاوسيفيتز ، لا حاجة بالسياسة الخارجية لأن تكون استمرارا للصراع الطبقي بوسائل أخرى .

ومع ذلك ما كان التقدم بشأن محادثات تحديد الاسلحة ليتحقق لولا التصميم المستمر الموحد من جانب أعضاء حلف شمال الأطلسي . ونحن بالطبع نريد أن تنجح المفاوضات بين واشنطن وموسكو من أجل تخفيض الاسلحة الاستراتيجية ، لكننا نريد أن نرى تقدما مبكرا أيضا في تضييق اختلافات توازنات الاسلحة التقليدية في أوروبا التي تعرّض للخطر أمن الملايين من بني الانسان .

ان مفاوضات تحديد الاسلحة لم تعد مثقلة بالعبء الكامل للعلاقات بين الشرق والغرب . وما زالت مكوناً حيويًا من مكونات خلق مناخ من الثقة . كذلك أيضا البحث عن نمط عالمي لاحترام حقوق الانسان وحرية . اننا في أوروبا نتطلع إلى إحراز المزيد من التقدم في هذا الصدد عن طريق الاختتام المبكر في فيينا لمؤتمر الأمن والتعاون في

أوروبا . والمبدأ الأساسي الذي أعلن عنه منذ فترة طويلة والذي أيده السيد شيفرنادزه في بيانه يوم أمس ، هو أن حكم القانون وحق الفرد في تحديد مستقبله قضيتان لا انفصام بينهما .

ومن منظور أوسع ، لو أمكننا خلق الثقة في العلاقات بين الشرق والغرب لأمكننا أن نعزز الطاقات التي غالباً ما كانت تشد باتجاهات مختلفة ونستخدمها في عمل بناء .
والمكان الصحيح للقيام بذلك هو الأمم المتحدة .

هناك العديد من المهام والعديد من الصراعات الإقليمية ، ولكن هناك أيضاً بشائر متزايدة عن إمكان إحراز تقدم .

والتطورات الأخيرة في أفغانستان أحد الأمثلة على ذلك . فقد شرع الاتحاد السوفياتي أخيراً في سحب قواته من أفغانستان بعد سنوات ثمان من غزوه لأفغانستان . وقد غادر أفغانستان نصف تلك القوات بالفعل . وربما كان ذلك تصويراً للواقعية الجديدة في موسكو ، لكنه أيضاً نتيجة شجاعة وتصميم الشعب الأفغاني والتأييد المستمر العام من جانب هذه الجمعية العامة . لقد مات عشرات الآلاف من الأفغان . وأُخرج ملايين الأفغان من ديارهم . ولهذا السبب ، نتطلع إلى الانسحاب الكامل والفوري للقوات السوفياتية . وشعب أفغانستان برمته ينبغي أن يعطى الفرصة لاختيار حكومة نيابية حقيقية عن طريق ممارسته الحرية لحق تقرير المصير . ومن هذا الطريق فقط يمكن لأفغانستان أن تبدأ الحياة من جديد .

وبالإمكان الآن أن ندرك أيضاً أن الإدانة العالمية لاحتلال فييت نام غير الشرعي لكمبوديا آخذة في إحداث أثرها هي الأخرى . وقد كانت بريطانيا من أول الدول التي أصرت على ضرورة انسحاب فييت نام من كمبوديا دون شروط وبسرعة . وفييت نام وحدها لا قبل لها بمواصلة هذا الاحتلال ؛ واقتصادها في حالة خراب .

لقد تمثلت إحدى نتائج سياسة فييت نام في النزوح الهائل لشعبها في قوارب إلى هونغ كونغ وأماكن أخرى . ولقد حان الوقت لكي تنتهي هذه الهجرة المأساوية ، وحان الوقت أن تعامل فييت نام شعبها بطريقة إنسانية . وسياسة هونغ كونغ بالتمس

إعادة الأشخاص الذين لا يعتبرون لاجئين حقيقيين هي السبيل الوحيد للتمدي لهذه الظاهرة التي بغير هذا يمكن أن تتحول إلى تدفق لا يمكن السيطرة عليه .

ونرى أيضا ان الوقت قد حان لكي نلقي نظرة دقيقة على وسائل تشجيع إيجساد تسوية في كمبوديا . والهدف هو ضمان الانسحاب المبكر غير المشروط للقوات الفيتنامية وتحقيق تسوية سياسية لإعطاء كمبوديا حكومة مستقرة آمنة . وهذا ينبغي بكل تأكيد أن يستبعد العودة إلى فظائع نظام بول بوت .

وكما حدث في حالة الخليج ، إذ وفرّ قرار واحد صدر عن مجلس الامن فرصة للسلم ، نجد أن قرارا آخر بشأن الحالة في افريقيا الجنوبية يوفر أملا مماثلا في نهاية سلمية لذلك النزاع القديم . ويصادف يوم غد مرور عشر سنوات على اتخاذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولا يزال هذا القرار يشكل أفضل إطار لتحقيق استقلال ناميبيا .

والخطوة الاساسية الاولى اتخذت بانسحاب جنوب افريقيا من أنغولا وتحقيق وقف إطلاق النار بشكل فعال . والمهمة التالية هي تحقيق انسحاب قوات جنوب افريقيا من ناميبيا وانسحاب جميع القوات الكوبية من أنغولا ، وإجراء انتخابات حرة في ناميبيا ، تؤدي إلى الاستقلال . وسيقتضي هذا إبداءا هائلا ومشاورة وتوفيقا .

وسيقتضي من جانب جنوب افريقيا احتراماً جديداً لحرمة استقلال جيرانها . ونأمل أن يمثل التأكيد على اتفاق نكوماتي مؤخراً التزاماً من جانب جنوب افريقيا بتحقيق الاستقرار في المنطقة برمتها .

ويقتضي من أنغولا بذل جهد صادق لتحقيق الوفاق داخل أنغولا ، حيث أن وجود القوات الكوبية قد ساعد على تحويل مسألة كانت تقتضي أساساً حلاً داخلياً إلى قضية دولية .

ونظراً لأن قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) قد صمد لاختبار الزمن ، كذلك كان التزام الحكومة البريطانية بالعمل تاييداً له . وقد عرضنا منذ فترة طويلة تقديم وحدات إشارة إلى فريق الأمم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، ولا نزال على استعداد لأن نقوم بدورنا . كما أننا مستعدون ، مع شركائنا في المجموعة الأوروبية ، لتقديم المساعدة لناميبيا المستقلة .

إن التسوية في أنغولا وتحقيق استقلال ناميبيا لن يحل المشكلات العسيرة لجنوب افريقيا . والمبدأ الذي هو في كفة الميزان الآن بسيط : وهو حرية وكرامة الفرد . ونحن ملتزمون بإلغاء نظام الفصل العنصري الذي يخنق الحرية ويتنافى مع الكرامة . وعلينا أن نجد الوسيلة التي تمكن من إحداث ذلك التغيير . ولا نعتقد أن الجزاءات الإلزامية هي الوسيلة . والبعض ينظر إلى هذه الجزاءات كحركة سياسية ينبغي أن تتم بأي ثمن ، ولكنها في الواقع حركة جوفاء . وسيكون لها ثمن باهظ يتمثل في الملايين من فرص العمل وسبل العيش للسود ، تلك الفرص التي ستتعرض للخطر .

هدفنا هو نفس هدف أصدقائنا في إفريقيا . وإننا نبذل كل ما في وسعنا من أجل إنهاء الفصل العنصري .

ومعونتنا لجيران جنوب افريقيا منذ عام ١٩٨٠ قد بلغت ما يزيد على بليون دولار . وإننا نقدم مساعدة دفاعية إلى موزامبيق وزمبابوي . وإن سلك حديد ليمبوبو يجري إصلاحها بمساعدة بريطانية وتدافع عنها قوات موزامبيق المدربة في زمبابوي على يد ضباط الجيش البريطاني .

ونقدم معونة إلى المجموعات السوداء والافراد السود داخل جنوب افريقيا حتى يتمكنوا من تعليم أنفسهم وبناء مؤسساتهم الخاصة وتحرير أنفسهم من قمع الفصل العنصري .

ويبدو أن أطراف نزاع طويل الأمد في الجنوب الإفريقي يسعون في النهاية إلى تحقيق اتفاق في إطار قرار مجلس الأمن .

وقد وردت أيضا مبادئ تسوية في الشرق الأوسط في قرار لمجلس الأمن منذ ٢١ سنة . وهي لا تزال صحيحة اليوم . وإن كلا من إسرائيل والفلسطينيين يراودهم شعور تاريخي بالظلم . وقد زاد ذلك الظلم بفعل الهجمات الإرهابية ضد إسرائيل بدلا من أن يخف . واستخدام العنف لقمع تطلعات الفلسطينيين يعرض البحث عن تسوية سلمية للخطر . ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتخلى عن البحث عن السلام . والحاجة إلى عقد مؤتمر دولي يشارك فيه الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ماسة الآن أكثر من أي وقت مضى . وسنواصل جهودنا للمساعدة على خلق الظروف التي تؤدي إلى عقد هذا المؤتمر .

وفي الصحراء الغربية شهدنا طرفي النزاع يجتمعان بفضل الجهود الحميدة للأمين العام . وقد وافقا على أن الاستفتاء هو السبيل الوحيد لحل خلافاتهما . وآمل أن تنتقل هذه الرغبة الجديدة في السعي من أجل إيجاد حلول سلمية إلى مناطق أخرى .

وفيما يتعلق بنزاع تهتم به بريطانيا ذاتها ، اسحوا لي فقط بأن أقول شيئا واحدا : إن حق جزر فوكلاند في تقرير المصير لا يمكن أن يكون محل مساومة ، ولكن بلدي سيواصل بكل قوة البحث عن طرق جديدة لاستعادة العلاقات الطبيعية مع الأرجنتين .

والمنازعات الإقليمية حول العالم ليست بأي حال من الأحوال أسوأ المشاكل فسي
عصرنا اليوم . فالصراعات داخل أمة من الأمم تشكل بعضاً من أعقد المشكلات التي تواجه
المجتمع الدولي وأصعبها . وهي تكون دائماً على مستوى أعمق من النزاع بين دولتين
وأخرى . وفي أغلب الأحيان لا تتبّع فيها الإجراءات والآليات التي تعودنا على
تطبيقها . إلا أن الطريقة التي يتمزق بها نسيج القومية في حد ذاتها تعتبر سبباً من
أسباب التوتر والتحديات التي تواجه المجتمع الدولي .

والمأساة في لبنان هي مثال على هذا الصراع داخل الأمة ، وهو صراع يفرق
البلد ويقطع أوصاله وفي نفس الوقت يمتد إلى خارج حدوده . وفي بداية هذا الشهر
شهدت في السودان النتائج المأساوية لصراع داخلي بقي دون حل . والصراع فسي
اثنوبيا قد تفاقم وأدى إلى زيادة أهوال المجاعة والجوع في ذلك البلد .

وفي بورما ، اقشعرت أبداننا لأعمال قتل المتظاهرين غير المسلحين ، النساء
منهم والأطفال ، التي جرت طوال الثلاثة أشهر الماضية . ولن يحل هذا العنف أي شيء .
وينبغي أن تعترف سلطات بورما بأن السبيل الوحيد لإيجاد حل دائم لازمات البلد
الداخلية يكمن في تلبية رغبة شعب بورما في نيل حرية أكبر وتحقيق ديمقراطية تعدد
الأحزاب .

وهذا النوع من المشكلات الداخلية يثير صعوبات خاصة للمجتمع الدولي . وينبغي
أن نعمل بجد لإيجاد حلول لتلك المشكلات .

أرحب باستئناف عملية السلم في قبرص . وقد اجتمع الأمين العام بزعميه
الطائفتين في الجزيرة . وقد تم التوصل إلى اتفاق حول التفاوض على تسوية عادلة
ودائمة بحلول ١ حزيران/يونيه من السنة المقبلة .

وإننا إذ نجتمع هنا ، يجري حدث دولي آخر الآن على الجانب الآخر من العالم .
فاستضافة سيول ، بكوريا ، لدورة الألعاب الأولمبية يعتبر اعترافاً بالتقدم السياسي
والاقتصادي المرموق في ذلك البلد . ونرحب بالاتصالات الأخيرة بين كوريا الشمالية
وكوريا الجنوبية : آمليين أن تسهم في تحسين المناخ الذي سيؤدي في يوم من الأيام إلى
أن يقف الشعب الكوري على نحو سليم بيننا في هذه المؤسسة .

ويمكننا أن نمد يد التعاون في مجالات جديدة وأن نتصدى لتحديات جديدة تهدد السلم والاستقرار الدوليين ، وهي تحديات موجودة قبل إنشاء الأمم المتحدة ذاتها . إن المعركة ضد الإرهاب الدولي تعتبر من هذه التحديات . فبعد اختطاف الطائرة الكويتية في الرحلة ٤٣٢ في نيسان/أبريل قدمت بريطانيا مبادرة أدت إلى اتفاق في منظمة الطيران المدني الدولية على احتجاز الطائرة المخطوفة حتى يمكن احتواء انتشار أزمة الاختطاف من بلد إلى آخر . وينبغي أن نبني على هذا الإجراء فنعمز الحماية الدولية ضد أعمال الاختطاف في المستقبل .

إن شهور الجرائم المتصلة بالمخدرات تعتبر تحديا لنا أيضا وتتطلب منا ردا موحدًا . وفي بعض أجزاء العالم تلحق العناصر الشريرة التي تقوم بتهريب المخدرات ضرا بالغا لا يقل عن الضرر الناجم عن الصراعات المسلحة التقليدية . وقد تشعر كثير من الأمم فرادى بأنها ضحايا لقوة تتجاوز سيطرتها . لكن المجتمع الدولي يمتلك ، إذا اتحد ، قوة كبيرة أكبر من أي تهديد . وينبغي أن نخلق أسلحة قوية لانفسنا ، ويكون هذا أولا وقبل كل شيء بالأنا نسمح لمن يستفيدون من هذه التجارة باستخدام النظام المالي ، وبأن نحول دون إعادة استثمار الأموال في تلك التجارة ، عن طريق التعاون في مصادرة أموال المهربين أينما وجدت . وقد أقر بلدي صلاحيات قانونية للمساعدة على ذلك . ولا يمكننا أن نعمل وحدنا . وإنما نحن المجتمع الدولي على النظر في إجراء مماثل .

وعلىنا بالنسبة للإرهابي ومختطف الطائرات ومهرب المخدرات ، أن نجد السبل لمهاجمة البيئة التي تيسر له العمل . ينبغي أن نقطع عنه عصب الحياة المالي ونسدد بوجهه كل منفذ . إن المخدرات والإرهاب شريكان في الجريمة . وينبغي أن نكون شركاء داخل هذه المنظمة في مكافحتها .

ينبغي أن نكون شركاء أيضا في مكافحة الآفات التي ليست من صنع الإنسان ولكن معالجتها تقتضي موارد بشرية . فعندما ظهر مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ، كان هناك اتجاه لمواجهة بحواجز أخلاقية والتركيز على توجيه اللوم والتقليل من العمل المطلوب . والآن تتوفر لدينا معرفة أفضل ، وفي كانون الثاني/

يناير اجتمع وزراء الصحة من جميع أنحاء العالم في لندن لمناقشة المشكلة بكل صراحة ، ومقارنة خبرتهم والتعاون من أجل إيجاد الحلول .

وفي مواجهة هذه القضايا المعقدة والمتباينة ليس من السهل دائما بالنسبة للمجتمع الدولي أن يعمل . بيد أنه كلما أبدينا قدرا أكبر من الوحدة ، كانت فرص إيجاد الحلول أعظم . واعتقد أننا يمكن أن نذهب إلى أبعد من ذلك .

لقد بدأتُ بالكلام عن زيارتي الأخيرة لأفريقيا وعن كيفية مواجهة مختلف البلدان ، بمساعدة المجتمع الدولي ، لكوارث هي من صنع الإنسان ، فضلا عن الكوارث الطبيعية . وفي كل بلد من البلدان الأفريقية الخمسة التي زرتها شاهدت بأم عيني المشكلات الاقتصادية التي تتصارع معها . وأن تجربتها تنعكس في القارات الأخرى .

وبالتالي فإننا نرحب بحرارة بالنتيجة الايجابية التي حققها في الاسبوع الماضي الاجتماع الذي عقد تحت رعاية الامم المتحدة واستعرض برنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦-١٩٩٠ . وسوف نواصل القيام بكل ما في وسعنا من أجل المساعدة . فالآن نستطيع أن نستمر في البناء على شراكتنا مع البلدان المعنية .

ان التباينات بين الاغنياء والفقراء لا يمكن تخفيضها بين عشية وضحاها . فتلك عملية طويلة . ويمكن للمعونة أن تساعد . بل يمكن أن يساعد أيضا خلق ظروف أكثر انفتاحا للتجارة الدولية ، وكذلك الإصلاح الاقتصادي الداخلي ، ضمن إطار التكيف الهيكلي وبدعم كاف من البلدان الاخرى . وهذه هي أهمية تخفيف عبء الديون عن كواهل من هم أقل قدرة على تحمله . وهذه كلها مسائل ستواصل بريطانيا الاضطلاع بدور بارز بل وحفّاز في مجالات عدة متعلقة بها .

إن المقترحات الخاصة بتخفيف أعباء الديون التي قدمناها قبل أكثر من سنة تؤتي ثماراً الآن . وهذا يفتح الطريق أمام عدد من البلدان للاستفادة من إعادة جدولة الديون بشروط تساهلية قبل نهاية العام . إلا أنه يتعين ، في نهاية المطاف ، أن ترسم حكومات وشعوب البلدان المعنية خط مستقبلها . ونحن نؤيد تصميمها القوي على تحقيق ذلك الهدف وسوف نعمل على الحفاظ على شراكتنا معها .

إن هناك روحا جديدة تعم جميع أرجاء العالم في السعي إلى الارتقاء إلى مستوى الالتزامات التي قطعناها بموجب ميثاق الامم المتحدة . ويوجد تصميم جديد على جعل هذه المنظمة تعمل لمنفعتنا المشتركة . ويجب علينا ان نحافظ على هذه الروح وعلى هذا التصميم خلال السنة القادمة .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠